

12 المشهد

10 الافتتاحية

4 أبرز الحقائق

46 النمو

38 العطاء

20 المال

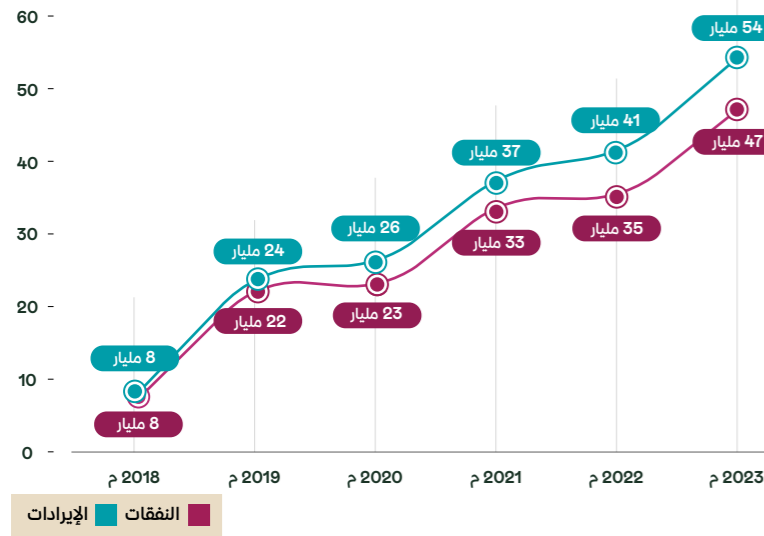
60 الظم

56 السمعة

48 الناس

رحلة التقرير

من الريال إلى الـ 100 مليار



تصدت منظمات التعليم والأبحاث حجم الإيرادات بأكثر من 19 مليار ريال

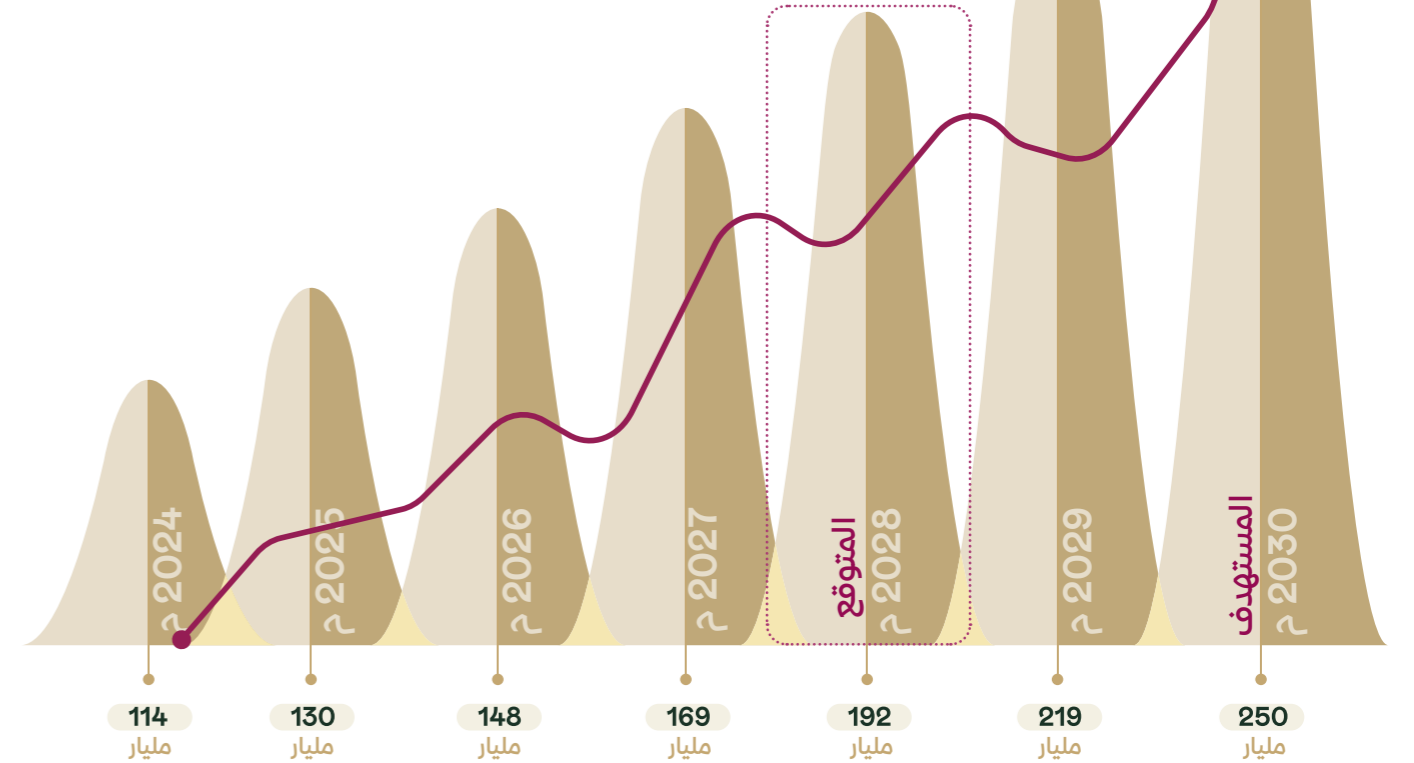
بينما تصدرت منظمات الصحة حجم الإنفاق بـ 15 مليار ريال، وذلك بفضل تحويل مجموعة من الأصول الحكومية في قطاعي الصحة والتعليم إلى كيانات غير ربحية. في حين تصدرت منظمات الثقافة والترفيه ومنظمات الخدمات الاجتماعية نسب التوظيف. ولا تزال منظمات البيئة ومنظمات دعم التطوع والعمل الخيري ضمن الأقل حجماً في القطاع غير الربحي.



يشكل الدعم الحكومي 11% من إيرادات الجمعيات الأهلية، بقيادة صندوق دعم الجمعيات الذي ي ضخ 481 مليون ريال. لكن حصة الدعم الحكومي أخذت في التناقص من 27% من الإيرادات في عام 2016م، إلى 13% في عام 2021م، حتى 11% في عام 2022م.



أبرز الحقائق اخترق القطاع غير الربحي لأول مرة سقف 100 مليار ريال



في المساهمة الاقتصادية تعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي، ويُتوقع أن يحقق القطاع مستهدف رؤية السعودية 2030 قبل موعده بعامين بالوصول إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي. وذلك بعد أن تجاوز القطاع غير الربحي رسمياً خلال عام 2024م مؤشر الوصول إلى مليون متطوع قبل ست أعوام من موعده.

أبرز الحقائق



حققت منصات التبرع الرقمية أفضل أداء خلال عام 2024م بالوصول إلى أكثر من 15 مليار ريال من التبرعات

تصدرها منصة إحسان للعمل الخيري، كانت فيها المساهمة الأكبر للمتبرعين بمبالغ صغيرة (مثل ريال، و10، و100)، بينما بلغت مساهمة كبار المحسنين (أكثر من 100 ألف) 26% من التبرعات.

26% كبار المحسنين

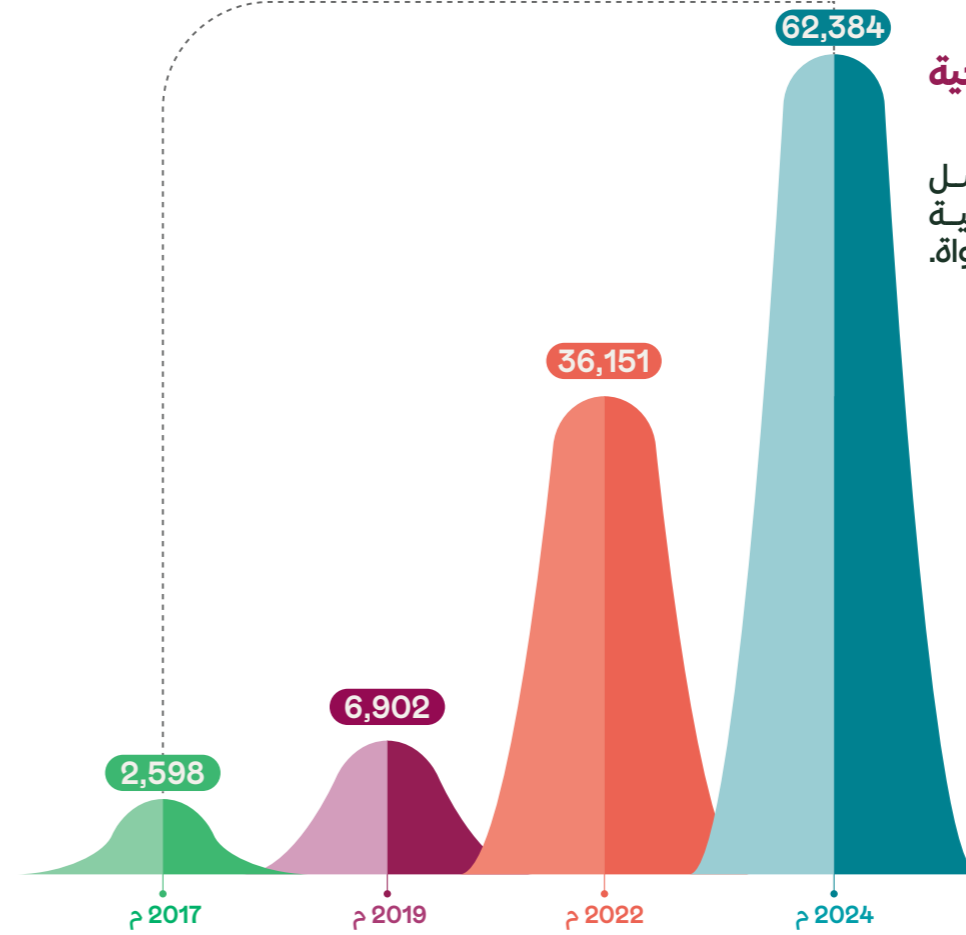


74% باقي المتبرعين



تخطى عدد المنشآت غير الربحية 62 ألف منظمة

بمعدل نمو سنوي بلغ 57%، بفضل ارتفاع عدد الشركات غير الربحية والأوقاف والجمعيات وأندية الهواة.



الأجور

يتفوق القطاع غير الربحي على القطاع الخاص في معدل توظيف المواطنين ومتوسطات الأجور، حيث وصلت نسبة السعودة 59% في القطاع غير الربحي بمتوسط أجور 8,670 ريال للسعوديين مقارنة بنسبة سعودة 21% في القطاع الخاص ومتوسط أجور 7,700 للسعوديين.

القطاع الحكومي

14400

القطاع الخاص

7699

جمعية

8670



لكن الأرقام انعكست بشكل أقل في منصة العمل التطوعي ومنصات التبرع نتيجة تفضيل نسبة كبيرة من السعوديين للتبرع لأشخاص يعرفونهم بشكل مباشر وممارسة التطوع بشكل غير رسمي خارج المنصات. ولذلك، تم توثيق 53 مليون ساعة تطوعية من أصل 150 مليون ساعة تطوع تقدر بـ 5 مليار ريال كقيمة اقتصادية.

يمارس 23% من السعوديين التطوع بينما قام 47% من السعوديين بالتبرع خلال عام 2024م.

47%

معدل التبرع في المجتمع السعودي



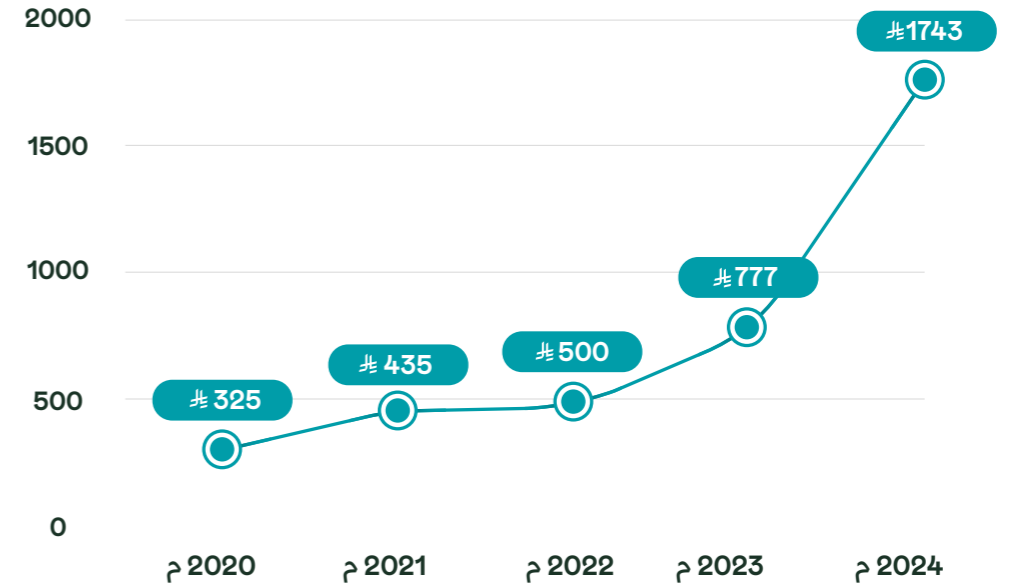
23%

معدل التطوع في المجتمع السعودي



وصلت قيمة أصول الصناديق الاستثمارية الوقفية إلى أكثر من 1,7 مليار ريال بنهاية عام 2024م. وستعيد الصناديق تشكيل مستقبل الاستدامة المالية في القطاع عندما تصل إلى معدل توزيعات يغذي هيكل الإيرادات، وهو ما سيتحقق عند وصول الصناديق إلى 100 مليار ريال من الأصول مع استمرار زخم النمو بحلول عام 2038م.

الأصول بملايين الريالات



ارتفع معدل ثقة المجتمع في القطاع غير الربحي ليصل إلى 86% من السعوديين. بينما أنخفض مؤشر انعدام الثقة من 27% في 2017م إلى 14% في عام 2024م.

مستويات الثقة في القطاع غير الربحي بين السعوديين

86%



الافتتاحية

في النسخة الرابعة من آفاق القطاع غير الربحي نشهد اختراق القطاع لسقف 100 مليار ريال كمساهمة اقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، مع توقع تحقيق مستهدف رؤية المملكة 2030 بالوصول لـ 5% في عام 2028م- وقبل الموعد المحدد بعامين. ويرسم التقرير ملامح رحلة الوصول لهذا المستهدف بفعل عدد من العوامل المسرعة والتي أحدثت فرقاً كبيراً في حجم القطاع ومساهمته الاقتصادية.

أولها الريال الذي يبذله المتبرع،

والساعة التي يبادر بها المتطوع.

ويظهر تقرير هذا العام التنوع في الكيانات غير الهادفة للربح، وتداعيات صدور نظام الشركات الجديد والبدء بتسجيل الشركات غير الربحية، لتصبح الشركة غير الربحية الكيان المتصدر في القطاع غير الربحي متبوعاً بالأوقاف.

وبناقش التقرير الوضع الراهن لصناديق الاستثمار الوقفية والدور المعول عليها في قيادة مزيد من النمو والاستدامة المالية للكيانات غير الربحية. حيث بلغت قيمة أصول الصناديق الوقفية الاستثمارية أكثر من 1,7 مليار ريال بنهاية عام 2024م بمتوسط نمو سنوي بلغ 65% لآخر خمس سنوات. ونعول على هذه الصناديق وتحسن أدائها بفعل حزمة من المحفزات لدفع نمو القطاع غير الربحي لتحقيق مستهدف الـ 5% بحلول عام 2028م، بالإضافة إلى تبني مستهدف الوصول إلى أصول بقيمة 100 مليار ريال في الصناديق الوقفية الاستثمارية لتكون رافداً مستداماً لتغذية إيرادات القطاع غير الربحي على المدى الطويل.

حيث نجحت موجة التبرعات التي قادتها منصات التبرع الرسمية، والتي تعد من أهم الابتكارات لتعظيم الأثر الاجتماعي التي تقدمت بها رؤية المملكة 2030 وبرامجها التنفيذية. وسيفي هذا التحول من أهم التغييرات التي أعادت تشكيل آفاق جديدة وواعدة للقطاع غير الربحي السعودي، وسابقة تاريخية نسردها للعالم وللأجيال القادمة كنموذج مبتكر لتحويل عطاء المحسن الصغير لتدفقات بمليارات الريالات داخل القطاع غير الربحي في فترة وجيزة.

أما هدف الرؤية الذي تم تحقيقه في عام 2024م فهو منجز الوصول لمليون متطوع، حيث سجل برنامج التحول الوطني الوصول لهذا المستهدف قبل مواعده في عام 2030م- مما أيضاً قاد نمو المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي لتصل مساهمة التطوع إلى 5 مليار ريال سعودي.

ولعل أبرز المتغيرات التي قادت المساهمة الاقتصادية للقطاع هو تحويل أصول حكومية ضخمة في الصحة والتعليم إلى نموذج تشغيلي غير ربحي، في إشارة إلى الثقة بالنموذج غير الربحي في دعم الابتكار والكفاءة في هذه المجالات التنموية الملحة.

ولأن حجم الإنجاز كان كبيراً، فالطموح للقطاع غير الربحي أصبح أكبر. ونتقدم من خلال هذا التقرير بمجموعة من التوصيات والتي نعتبرها مسرعات إضافية لدعم التخصصية داخل القطاع غير الربحي. ودعم النمو الاقتصادي المطلوب للوصول لمستهدف رؤية المملكة 2030م للمساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي عند 250 مليار سعودي قبل مواعده -بإذن الله-.

كما نقدم توصيات خاصة بتعظيم الأصول في القطاع غير الربحي من خلال عدد من الإصلاحات اللازمة لدعم نمو الصناديق الاستثمارية الوقفية. بالإضافة إلى مقترح خاص بالتوسع في تحويل الأصول الحكومية الصحية للقطاع غير الربحي، من خلال نقل شركة الصحة القابضة إلى النموذج التشغيلي غير الربحي، على غرار ما تم في تحول مستشفى الملك فيصل التخصصي ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون.

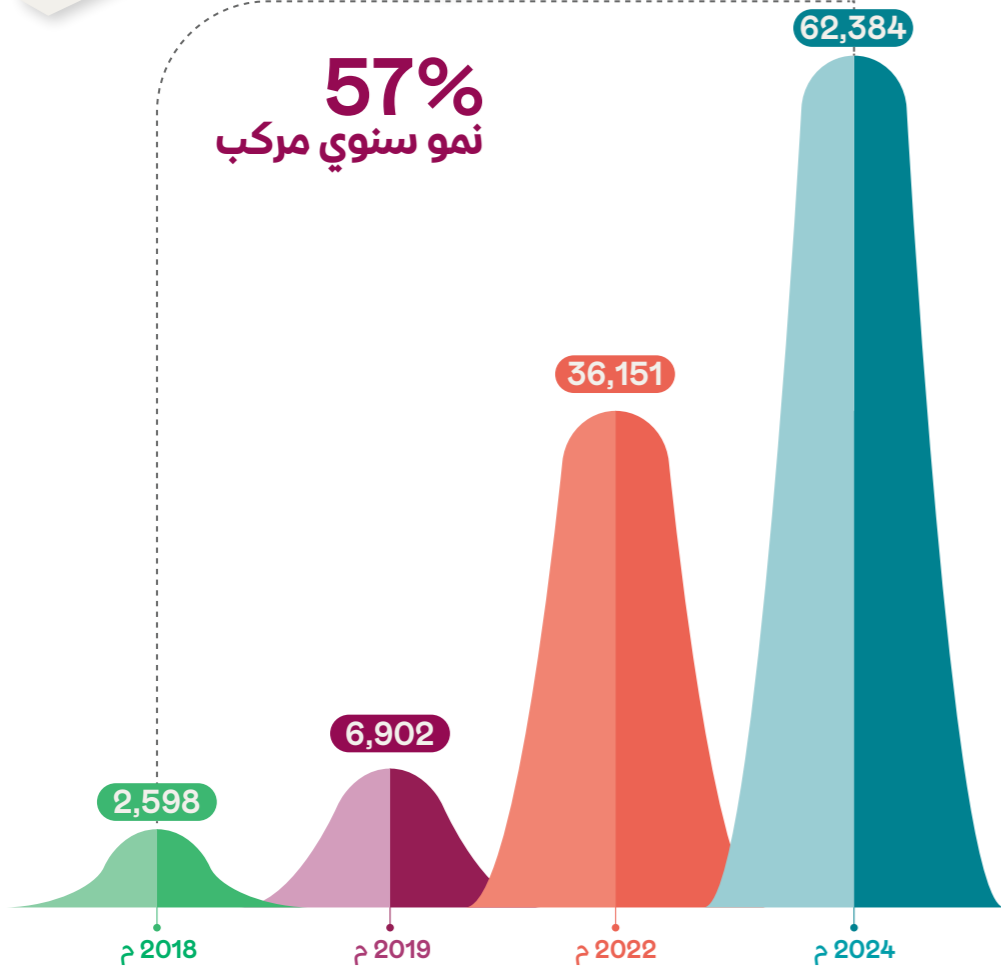
كما شهد القطاع ما وصفه التقرير بـ "التجمهر نحو التخصصية" من خلال قيام الجمعيات بإنشاء مجالس فرعية تخصصية، ونجد بأن توجه المزيد من الجمعيات لإنشاء مجالس تخصصية سيرفع من جودة الخدمات التي تقدمها هذه الجمعيات، ويدعم تقديمها لخدماتها بشكل أكثر كفاءة واستدامة. وفي صدد دعم التخصصية داخل القطاع، ودعم

الجمعيات ذوي الإعاقة والتنمية الأسرية على وجه الخصوص، تقترح المؤسسة نقل اختصاص الإشراف الفني عليها لهيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ومجلس شؤون الأسرة على التوالي.

بالإضافة إلى توصية خاصة بأندية الهواة ونقل تسجيلها من جمعية هاوي إلى مركز جودة الحياة بالشكل الذي يضمن إعطائها الصفة الاعتبارية للعمل باستقلالية.

أما المانحين فيقدم لهم التقرير فكرة "التعهد بالمثل" و"الجمعية الشقيقة" والتي تدعم التخصصية والاستدامة المالية للجمعيات التنموية الناجحة، في محاولة لتحقيق الشراكة من أجل خدمة المستفيدين والأشد حاجة.

عدد المنشآت غير الربحية للفترة من 2018م - 2024م

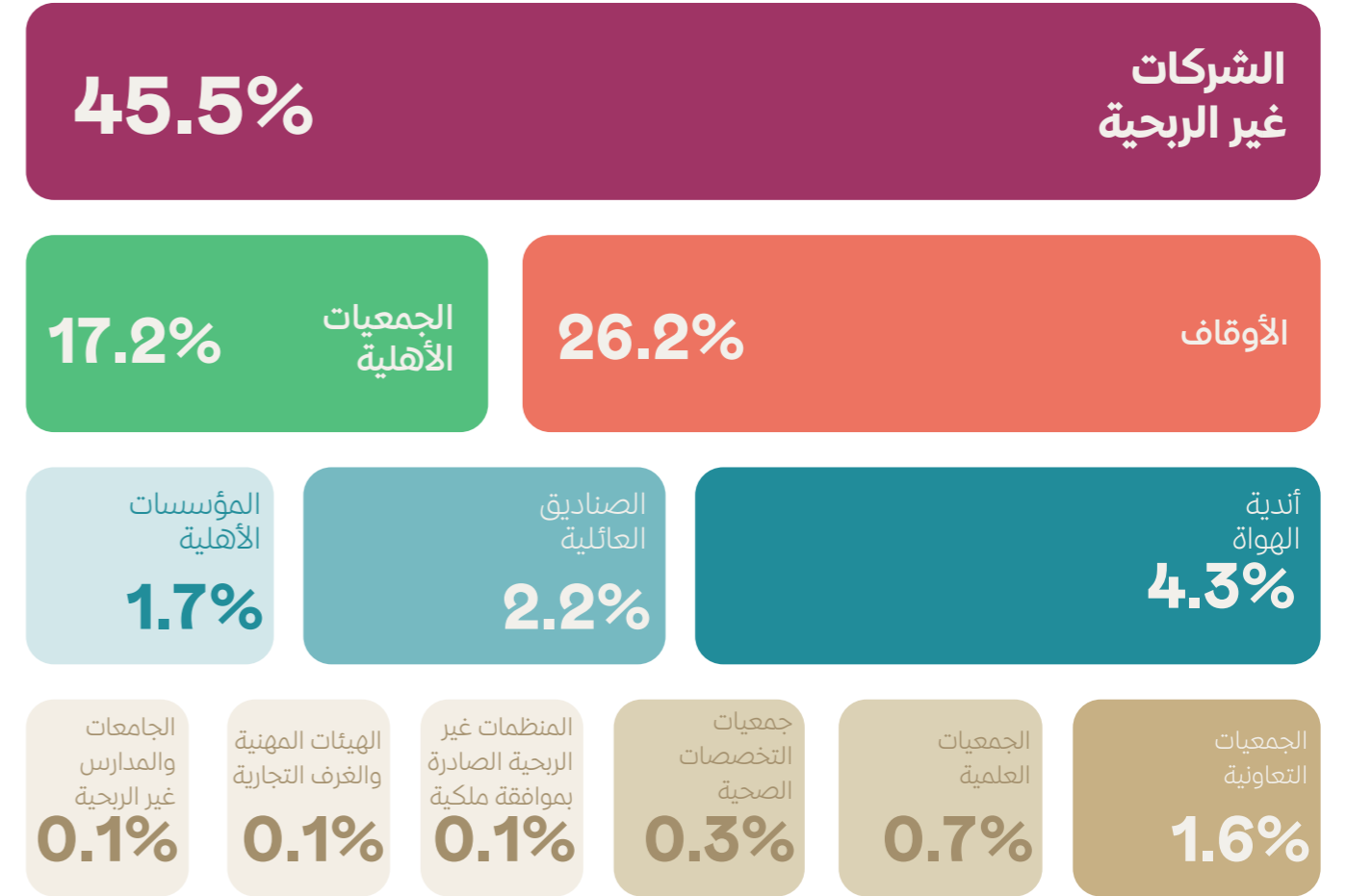


المشهد

بلغ إجمالي عدد المنشآت غير الربحية بنهاية عام 2024م أكثر من 62,000 منظمة غير ربحية وبارتفاع يقدر بنسبة 73% عن عام 2022م. ويظهر أن الزيادة في عدد الكيانات غير ربحية يقوده إنشاء الشركات غير الربحية والأوقاف، في إشارة واضحة على الإقبال الكبير لتأسيس هذا النوع من الكيانات غير الربحية.

كما أن كافة أشكال المنظمات غير الربحية مستمرة في نمو سنوي مطرد بنسبة 57% سنوياً منذ أول تقرير لآفاق القطاع غير الربحي عام 2018م.



توزيع عدد الكيانات غير الربحية
بحسب الشكل القانوني

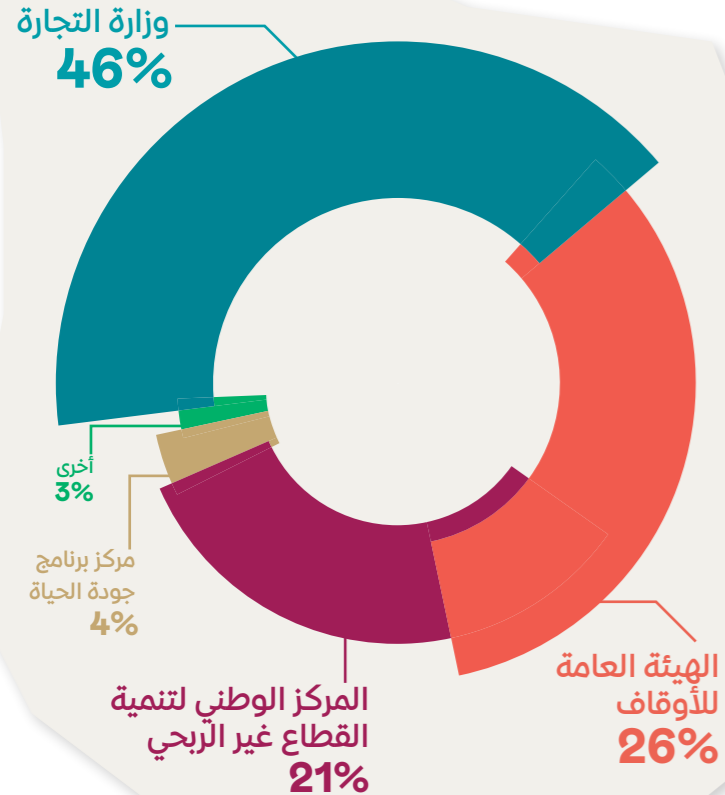
* التوزيع لا يشمل جمعيات الملاك.

توزيع المنظمات غير الربحية
بحسب جهة التسجيل

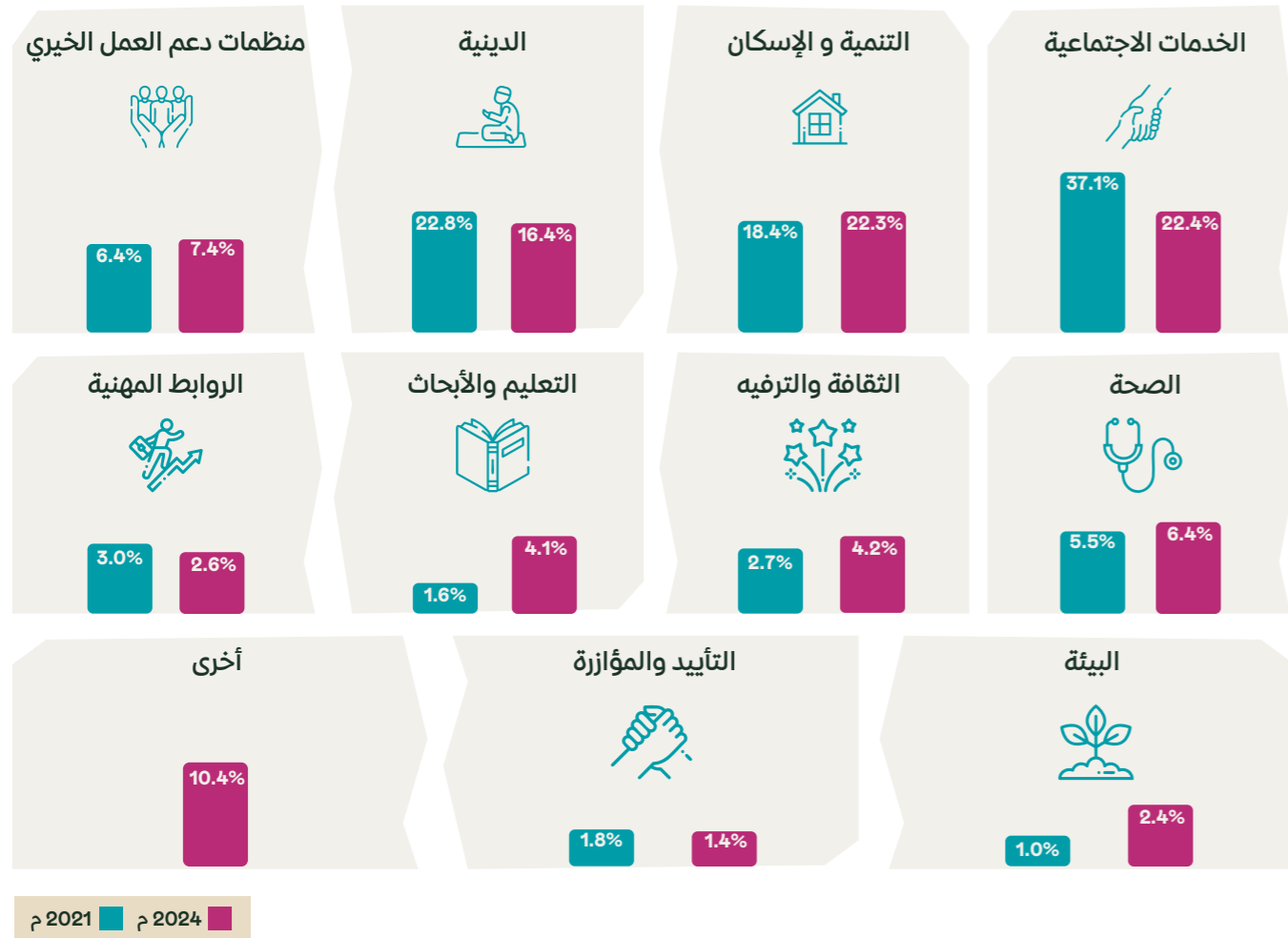
يشرف على القطاع غير الربحي 26 جهة حكومية تقوم بتقديم خدمات التسجيل، والرقابة الإدارية والمالية والفنية بحسب اختصاصاتها.

وعند توزيع المنظمات غير الربحية على جهات التسجيل تتصدر وزارة التجارة في التسجيل تقريبا بـ 46% من المنظمات غير الربحية، وعلى وجه الخصوص الشركات غير الربحية، والتي شهدت نمواً مطرداً منذ صدور نظام الشركات الجديد في عام 2023م، حيث شرع النظام بإنشاء الشركات غير الربحية. ووصل حجم الشركات غير الربحية المسجلة قرابة 12 ألف شركة غير ربحية.

وتأتي الهيئة العامة للأوقاف في المرتبة الثانية من حيث حجم المنظمات غير الربحية التي تقع تحت إشرافها بنسبة 26% تقريبا من القطاع غير الربحي، ثم المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي بنسبة 21%.

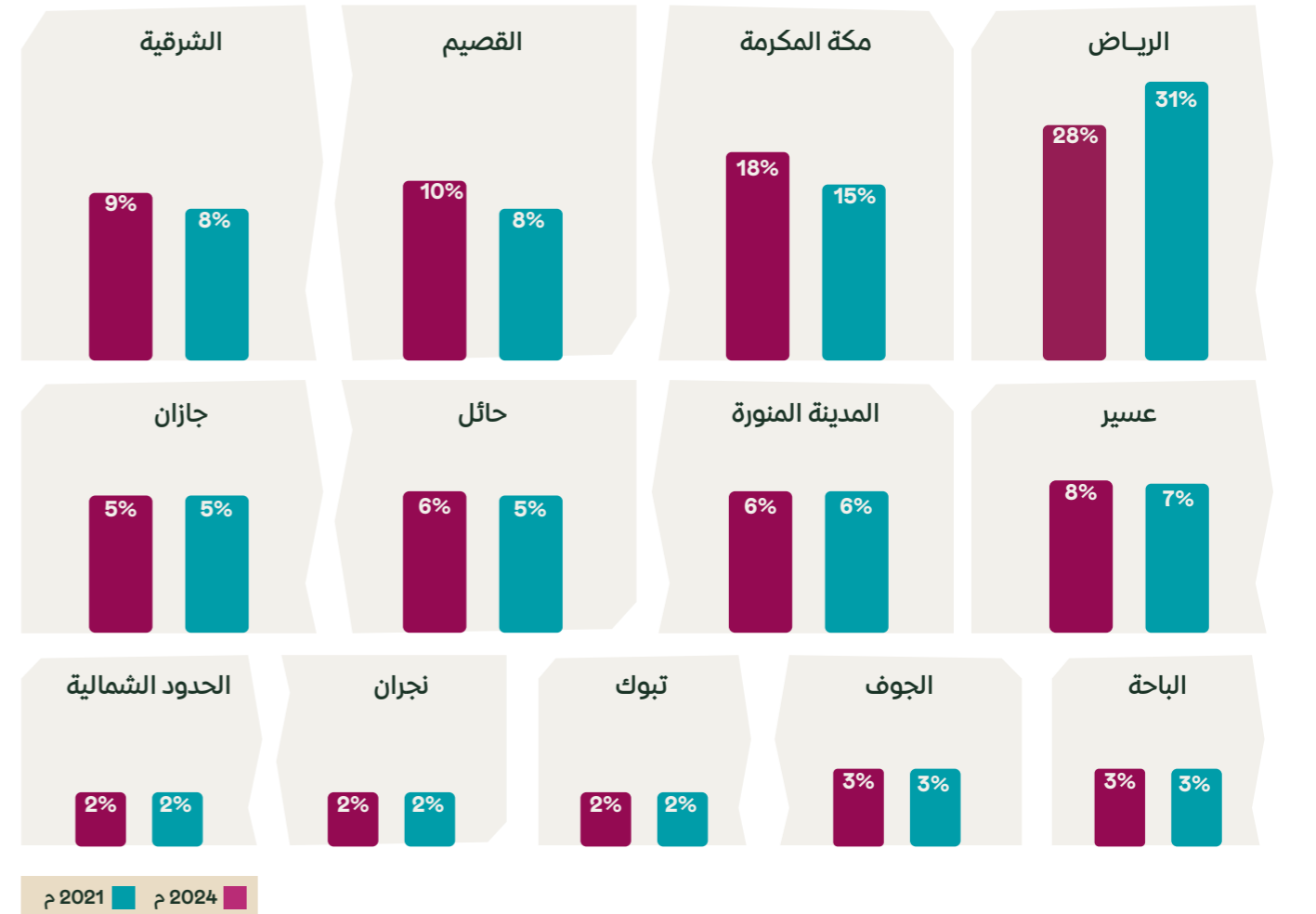


توزيع الجمعيات بحسب الأنشطة غير الربحية



توزيع المنظمات غير الربحية بحسب المناطق

يستمر تمركز المنظمات غير الربحية في المناطق الرئيسية للمملكة، مع ارتفاع ملاحظ بالمقارنة مع عام 2021م لكل من حصة مناطق مكة المكرمة والقصيم والشرقية وعسير وحائل.



المصدر:

مقارنة بيانات دليل الكيانات غير الربحية من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي مع بيانات إصدار آفاق القطاع غير الربحي لعام 2023م.

التجمهر نحو التخصصية:

وتجدر الإشارة إلى النمو الملحوظ للمجالس التخصصية للجمعيات من مجلسين تخصصيين (الجمعيات الأيتام وجمعيات الصحة) حتى وصلت إلى 6 مجالس تخصصية اليوم في إشارة إلى التوجه نحو مزيد من مظلات التعاون الطوعية ومزيد من التخصص. وترى المؤسسة بأن هذا التطور قد دعم الجمعيات المتخصصة في أداء أعمالها بشكل أكثر احترافية، ووفرت المجالس مساحات ودية لتبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بالإضافة إلى تجويد خدمات مستفيدي هذه الجمعيات.



المجلس الفرعي التخصصي لجمعيات الأيتام
Specialized Council for Orphan Associations

يضم المجلس جمعيات الأيتام حول المملكة، واستطاع المجلس تقديم تأمين صحي للأيتام من خلال التفاوض بشكل جماعي مع شركات التأمين الصحي.



المجلس الفرعي التخصصي لجمعيات الإسكان
Specialized Council of Housing NGOs

تؤدي جمعيات الإسكان أدواراً تنموية ملحة في تلبية احتياجات السكن حول المملكة وتقديم مشاريع ترميم المنازل بدعم من مؤسسة سكن ومركز جود الأعمال.



المجلس الفرعي التخصصي
لجمعيات التنمية الأسرية

الجمعيات الأسرية تحافظ على تماسك النسيج المجتمعي وتشكل مستقبل الأجيال القادمة، ولذلك نجد أهمية أن يشرف مجلس شؤون الأسرة فنياً على هذه الجمعيات.

المجلس التخصصي
للجمعيات الصحية

الجمعيات الصحية تؤدي أدواراً تنموية وتوعوية ومن الأفضل أداء في منصات التبرع كما سيظهر فضل العطاء في هذا التقرير.

تحويل الأصول الحكومية للقطاع غير الربحي لتقديم خدمات الصحة والتعليم

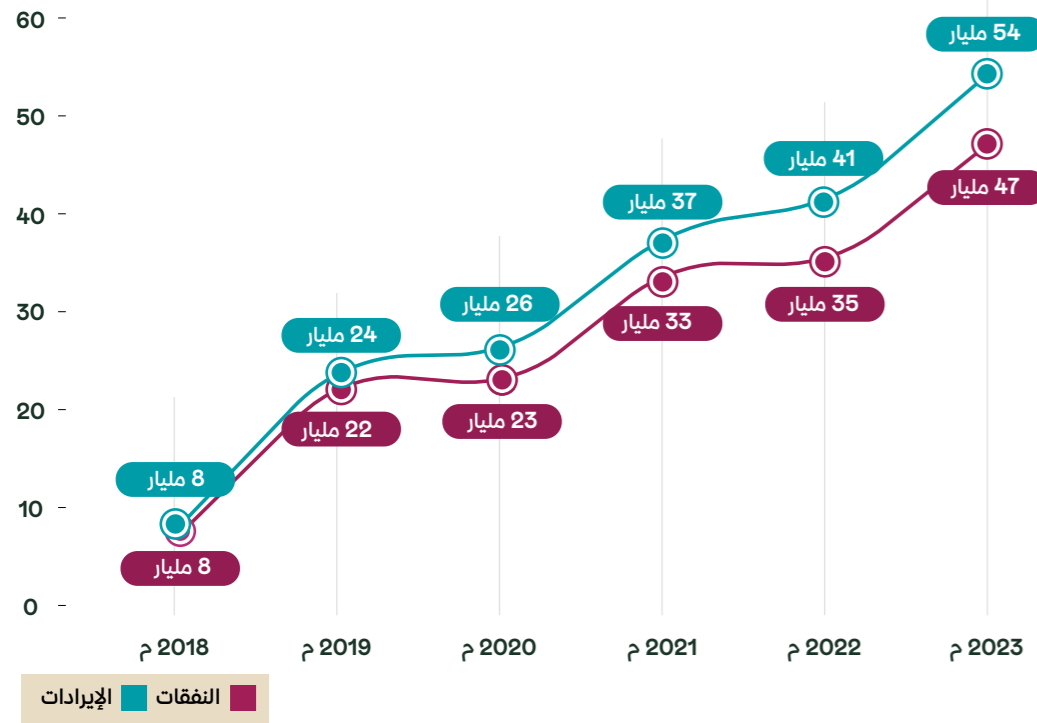
ولذلك فإنّ النظر لواقع الأنشطة من منظور الجمعيات والمؤسسات الأهلية وأنشطتها لوحدها لا يعطي صورة متكاملة عن واقع باقي أنشطة الكيانات غير الربحية. ويفسر ذلك حجم النمو الهائل للمنظمات غير الربحية خارج نطاق الجمعيات والمؤسسات الأهلية، والتي أصبحت تشكل حصة أكبر من أشكال الكيانات غير الربحية. حيث هيمنت الشركات غير الربحية والأوقاف على القطاع غير الربحي من حيث العدد. وبالنظر لواقع الأصول المالية كما سيظهر الملخص المالي للقطاع غير الربحي في فصل المال، نجد تعاظم وتصدر إيرادات أنشطة الصحة والتعليم متبوعة بالثقافة والترفيه من حجم الإيرادات غير الربحية.

ونعتقد بأن مساهمة القطاع الحكومي في القطاع غير الربحي من خلال تحويل الأصول الحكومية إلى نموذج العمل غير الربحي، كان له أثر اقتصادي كبير سيتناوله التقرير في قسم النمو، إلا أن الأثر الأكبر هو في دعم الأنشطة غير الربحية في مجالي الصحة والتعليم، وهي من المجالات غير المخدمّة بشكل كاف سابقاً. فتحويل جامعات حكومية مثل جامعة الملك سعود إلى نموذج تشغيلي غير ربحي بالإضافة إلى تحويل مستشفى الملك فيصل التخصصي -المستشفى الرائد عالمياً في الابتكار-، هو شهادة ثقة في سلامة الإجراءات في القطاع غير الربحي، وإيمان بأهمية التحول إلى النموذج غير الربحي لتجويد الخدمة والكفاءة وتعزيز التطوير والابتكار في مجالات الصحة والتعليم.

«نحن ننظر إلى القطاع غير الربحي بأنه قطاع مهم في دعم مسيرة التعليم ومسيرة الثقافة وفي قطاع الصحة وفي القطاع البحثي، وسنعمد على القطاع غير الربحي بشكل رئيس جداً»

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز
ولي العهد ورئيس مجلس الوزراء

إيرادات ونفقات القطاع غير الربحي حتى 2023م (مليار)



المال

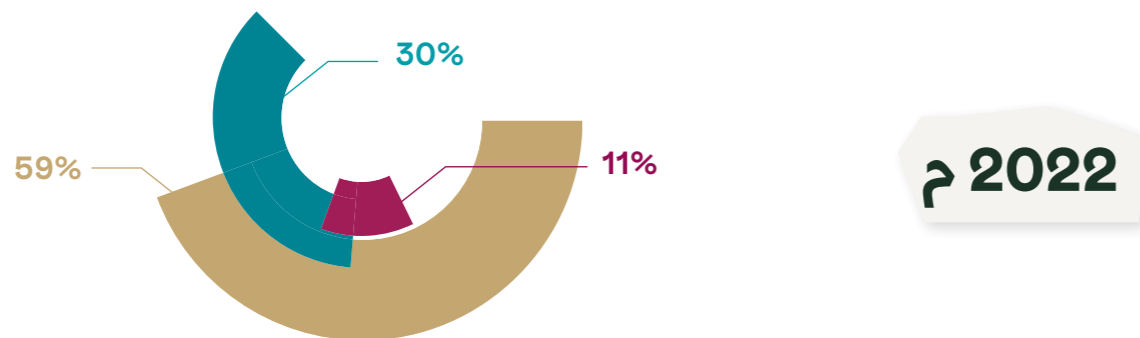
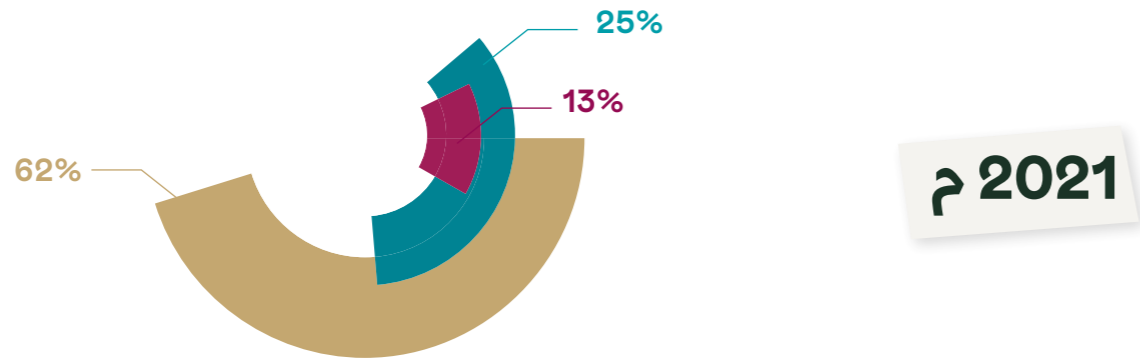
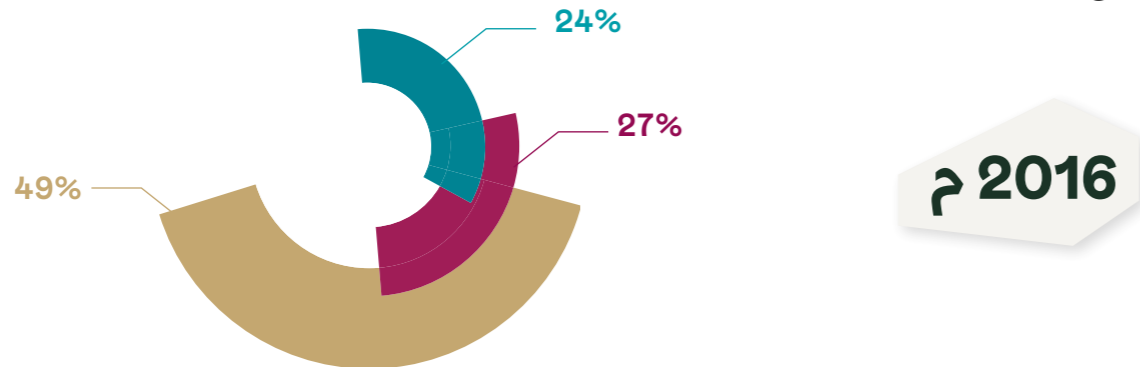
الوضع المالي والاستثماري للقطاع غير الربحي

تشير بيانات الهيئة العامة للإحصاء إلى وصول إيرادات القطاع غير الربحي في عام 2023م إلى ما يقارب 55 مليار ريال، بارتفاع نسبته 33% مقارنة بعام 2022م، وبمتوسط نمو 23% لآخر خمس أعوام منذ 2019م.

بينما وصل إجمالي نفقات القطاع غير الربحي إلى 47 مليار ريال، بارتفاع نسبته 33% عن عام 2022م، ومتوسط نمو بلغ 20% لآخر خمس أعوام.

الموارد المالية للقطاع غير الربحي

نمت إيرادات الجمعيات الأهلية من الأوقاف والاستثمارات والموارد الأخرى بشكل مطرد لتصل إلى 30% من الدخل، بينما استمرت التبرعات في ضخ الحصة الأكبر من الدخل لتشكّل 59% من مجموع دخل الجمعيات الأهلية.



الدعم الحكومي التبرعات أخرى

أعلى التخصصات إيراداً

يستمر تمركز المنظمات غير الربحية في المناطق الرئيسية للمملكة، مع ارتفاع ملاحظ بالمقارنة مع عام 2023م لكل من حصة مناطق مكة المكرمة والقصيم والشرقية وعسير وحائل.

أقل التخصصات إيراداً

التصنيف	النفقات
البيئة	0.18 مليار
دعم التطوع والعمل الخيري	0.26 مليار

أعلى التخصصات إيراداً

التصنيف	النفقات
التعليم والأبحاث	19.3 مليار
الصحة	14.1 مليار

أقل التخصصات إنفاقاً

التصنيف	النفقات
البيئة	0.17 مليار
دعم التطوع والعمل الخيري	0.19 مليار

أعلى التخصصات إنفاقاً

التصنيف	النفقات
الصحة	14.9 مليار
التعليم والأبحاث	11.5 مليار

المصدر:

مسح منشآت القطاع غير الربحي 2023م - الهيئة العامة للإحصاء.

الملخص المالي للقطاع غير الربحي

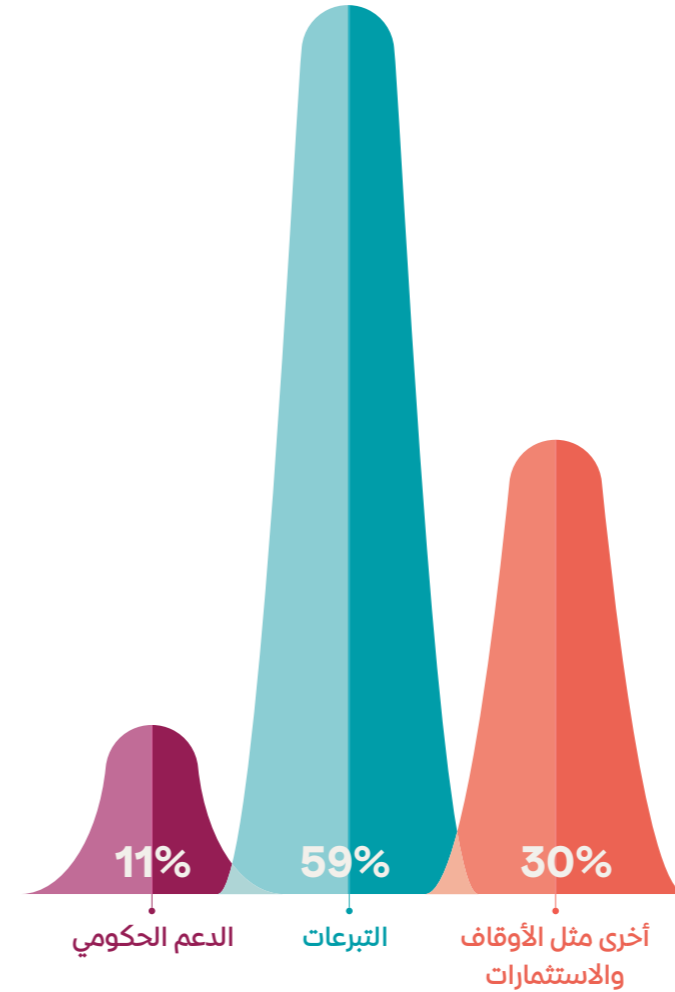
مقارنة الموقف المالي بين عامي 2018م و 2023م

النمو	2023 م	2018 م	
575%	54 مليار	8 مليار	الإيرادات
	19.3 مليار	0.1 مليار	التعليم والأبحاث
	14.1 مليار	0.4 مليار	الصحة
	7.9 مليار	3.2 مليار	الخدمات الاجتماعية
	5.3 مليار	0.1 مليار	الثقافة والترفيه
	2.7 مليار	0.8 مليار	التنمية والإسكان
	1.8 مليار	2.2 مليار	الدينية
	2.9 مليار	1.2 مليار	أخرى
527%	47 مليار	7.5 مليار	النفقات
	11.5 مليار	0.1 مليار	التعليم والأبحاث
	14.9 مليار	0.3 مليار	الصحة
	6.8 مليار	2.9 مليار	الخدمات الاجتماعية
	6.7 مليار	0.1 مليار	الثقافة والترفيه
	2.2 مليار	0.8 مليار	التنمية والإسكان
	2.0 مليار	2.1 مليار	الدينية
	2.9 مليار	1.2 مليار	أخرى
1300%	7 مليار	0.5 مليار	الفائض

المصدر:

مسح منشآت القطاع غير الربحي 2023 م - الهيئة العامة للإحصاء.

مصادر إيرادات الجمعيات الأهلية 2022م



في حين شكل الدعم الحكومي 11% من إيرادات الجمعيات الأهلية، بقيادة صندوق دعم الجمعيات الذي يضح 481 مليون ريال تقريباً. لكن حصة الدعم الحكومي أخذت في التناقص من 27% من الإيرادات في عام 2016م أمام نمو نسبة إيرادات القطاع من التبرعات والإيرادات الأخرى التي تشمل محفظة الاستدامة والأوقاف، والتي تشكل المحرك الأكبر في النمو. لكن الدعم الحكومي لغير الجمعيات الأهلية بدأ في النمو بمعدل كبير على شكل إعانات تقدمها الدولة للمؤسسات غير الخاصة المنشأة بموافقة ملكية والمؤسسات غير الربحية التي أنشأتها الجهات الحكومية وللكيانات العامة التي تم تحويلها من نموذج العمل الحكومي إلى نموذج العمل غير الربحي مثل بعض الجامعات الحكومية، ومستشفى الملف فيصل التخصصي، ومستشفى الملك خالد التخصصي للعيون؛ وهي تشكل حصة ضخمة من حجم نمو الإيرادات، خصوصاً في فترة ما بعد عام 2022م مع التوسع في تخصيص الأصول الحكومية لصالح القطاع غير الربحي.

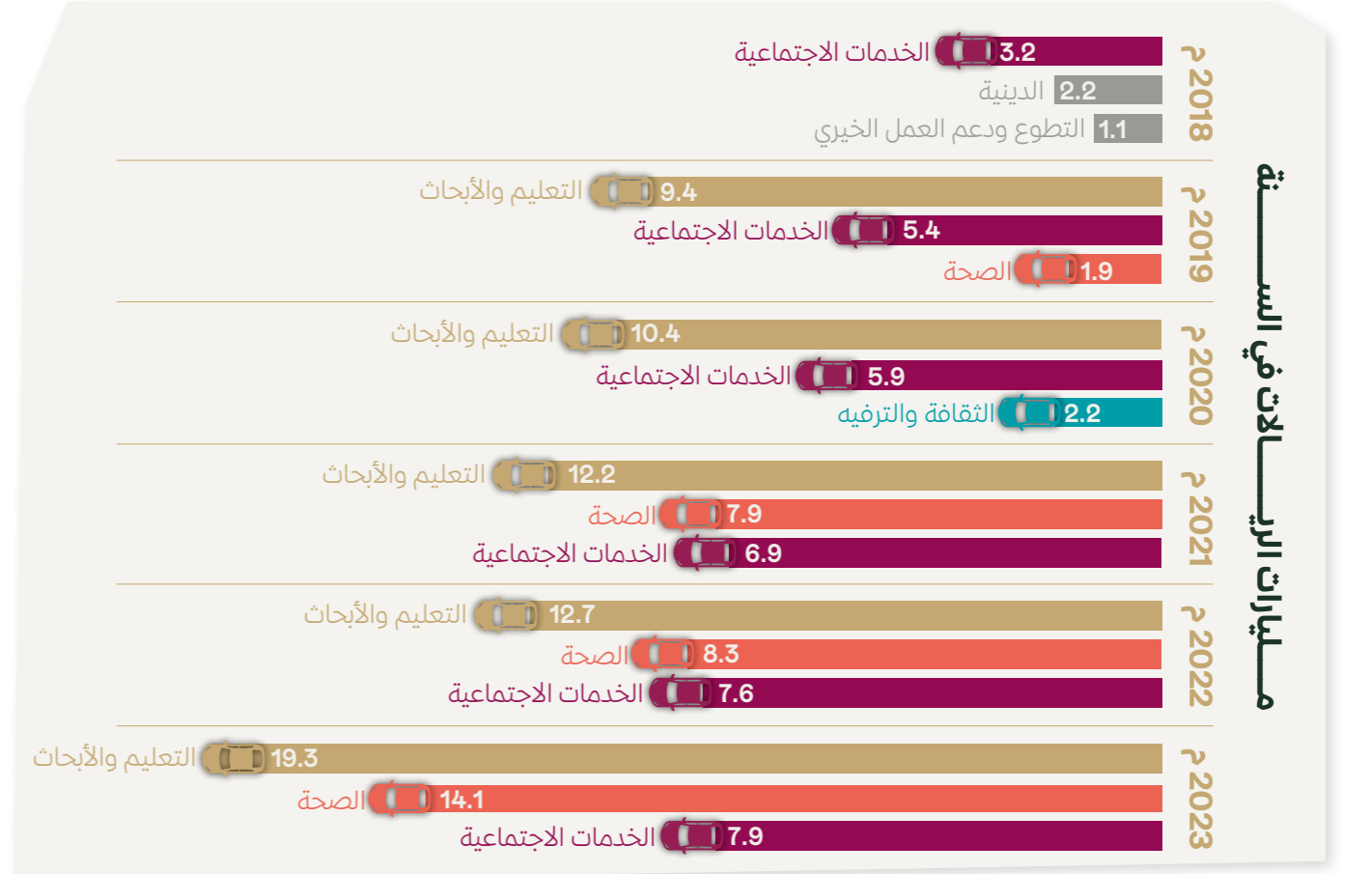
ويوضح الملخص المالي التالي أحجام النمو في الإيرادات والنفقات للمنظمات غير الربحية العاملة في مجالات الصحة والتعليم والأبحاث، مدفوعة بسياسة تحويل الأصول الحكومية إلى منظمات غير ربحية ودعمها بالإعانات الحكومية الموجهة.

المصدر:

التقرير السنوي 2023 وتقرير أبرز مؤشرات أداء الجمعيات الأهلية 2022م من المركز الوطني لتنمية القطاع غير الربحي مقارنة بالتقرير السنوي لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية (سابقاً) لعام 2016م.

سباق التخصّصات الأعلى إيراداً

مقارنة أعلى 3 تخصصات متصدرة في الإيرادات بين عامي 2018م و 2023م



تصدّرت تخصصات التعليم والأبحاث، متبوعة بتخصصات الصحة، حصص الإيرادات بالمقارنة بباقي منظمات القطاع غير الربحي. بعد أن تراجعت حصة الخدمات الاجتماعية إلى المركز الثالث، وتلحقها تخصصات الثقافة والترفيه التي نافست على المركز الثالث في عام 2020م ثم تراجعت للمركز الرابع.

وقد كانت التخصّصات الدينية ومنظمات دعم التطوع والعمل الخيري (مثل المؤسسات المانحة) في المركز الثاني والثالث في عام 2018م، إلا أنّهما تراجعا عن المراكز الأولى رغم استمرار نمو إيراداتهم لكن بمعدلات أقل من غيرهم.

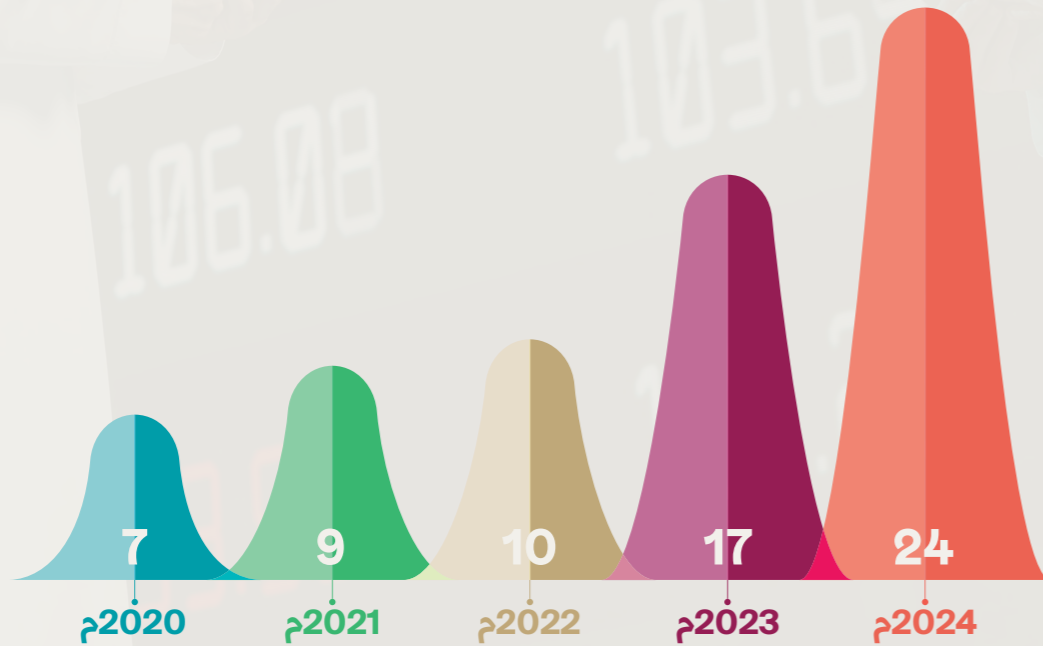
صدارة النمو في الإيرادات:

- 01 التعليم والأبحاث
- 02 الصحة
- 03 الخدمات الاجتماعية
- 04 الثقافة والترفيه

طفرة الصناديق الاستثمارية الوقفية

أدرجت هيئة السوق المالية بالتعاون مع الهيئة العامة للأوقاف 24 صندوقاً استثمارياً وقفياً حتى اليوم. حيث وجد النموذج رواجاً كبيراً بين المانحين والجمعيات الأهلية ومنصات التبرعات الحكومية لكونه أنموذجاً حديثاً للاستدامة المالية الاحترافية، التي تجمع بين الإدارة المهنية للمؤسسات المالية المرخصة، واستدامة الربح لتلبية الاحتياجات التنموية للجهات المستفيدة، مع تقليل مخاطر الاستثمار وتنويعه بأقل تكلفة وأعلى عائداً.

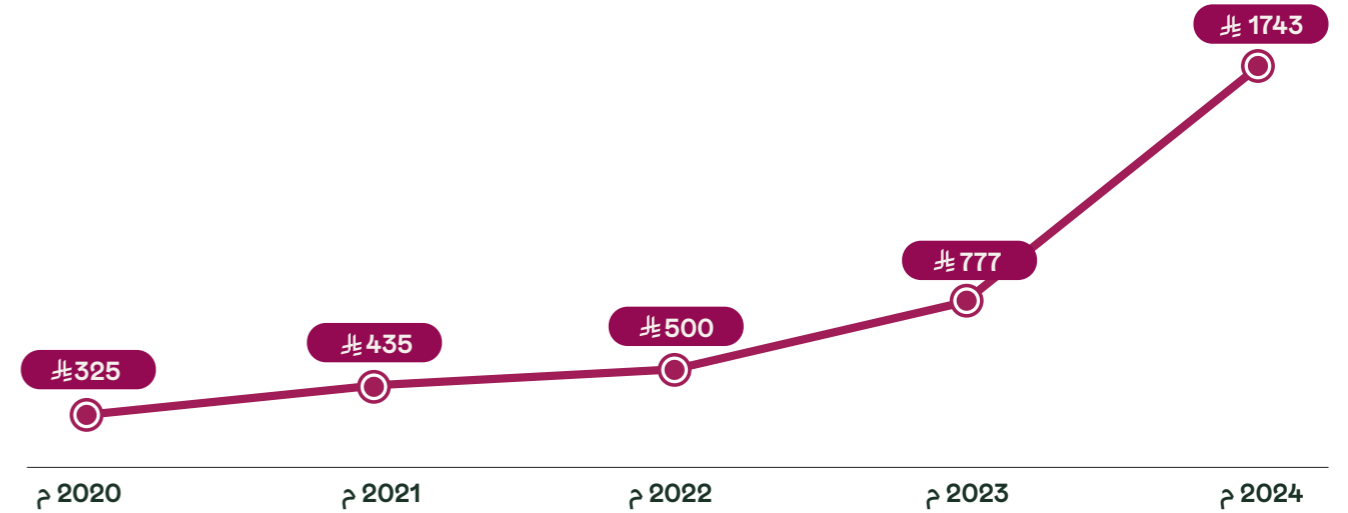
عدد الصناديق الاستثمارية الوقفية



نمو الأصول والمشاركين في الصناديق الاستثمارية

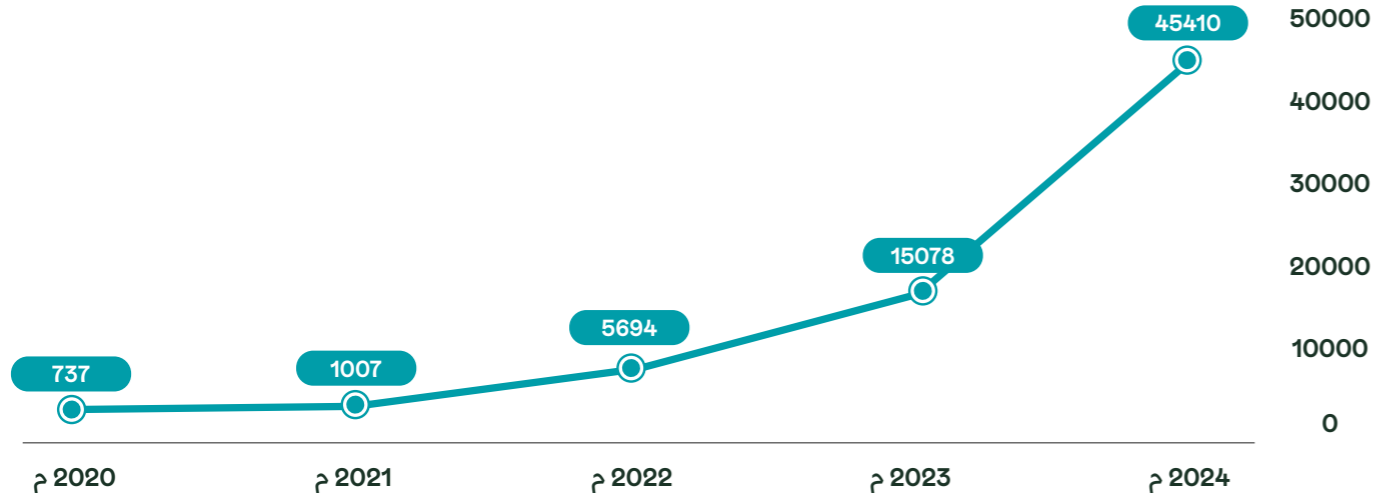
حيث بلغت قيمة أصول الصناديق الوقفية الاستثمارية أكثر من 1,7 مليار ريال بنهاية عام 2024م بارتفاع نسبته 40% عن العام السابق، وبمتوسط نمو سنوي بلغ 65% لآخر خمس سنوات.

الأصول بملايين الريالات

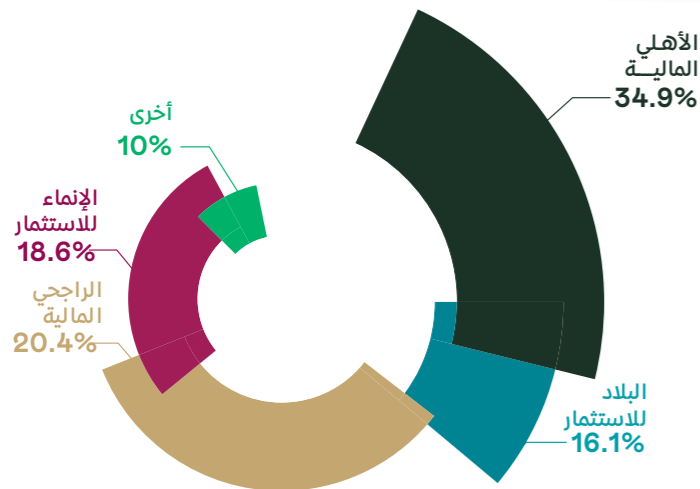


كما استقطبت الصناديق أعداداً متزايدة من المشاركين، بفضل جاذبيتها وتسويقها بين المستثمرين، لتصل إلى أكثر من 45 ألف مشترك.

عدد المشاركين



أكبر مديري الصناديق من حيث الأصول الاستثمارية الوقفية



ولا تزال تجربة الصناديق جيدة على القطاع غير الربحي في المملكة، إلا أنها ظاهرة أخذة في النمو والتوسع بشكل كبير، ولا زال أمامها أفق واسع للنمو حتى تشكل مصدراً مستداماً للإيرادات في القطاع غير الربحي.

وتستحوذ 4 شركات مالية على أغلب الصناديق الوقفية الاستثمارية حتى اليوم، ولا يزال هناك متسع من المجال لاستقطاب عدد أكبر من مديري الصناديق والمستثمرين والجهات المستفيدة لتعظيم الاستفادة من نموذج الصناديق الوقفية.

المصدر:

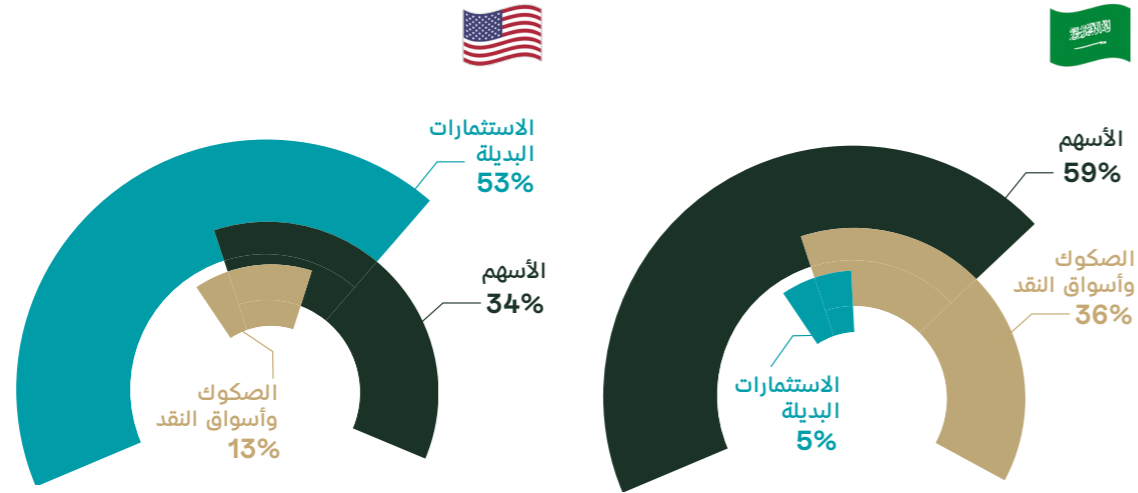
البيانات المفتوحة - هيئة السوق المالية وشركة تداول.



متوسط تخصيص الأصول بين الصناديق الوقفية في المملكة وأمريكا

وتحقق الصناديق الاستثمارية الوقفية أفضل أداء استثماري بين فئات الأوقاف، لكن تخصيص الأصول في الصناديق الوقفية السعودية لا يزال أكثر تقليدية وتحفظاً مقارنة بصناديق الأوقاف غير الربحية الأمريكية، حيث استطاعت الأوقاف الأمريكية رفع حصة الاستثمارات البديلة إلى 53% اليوم، بينما لا تزال حصة الاستثمارات البديلة في الصناديق الوقفية السعودية عند 5%.

ويدل ذلك على الحذر المفرط من المخاطرة المدروسة والإدارة الاستثمارية بين نظائر الأوقاف، وهو ما قد يكون السبب وراء تعرض عدد ضخم من الأصول الوقفية إلى الإهمال والتعثر في شكل أراضي عقارية مهجرة وغير مستغلة. وهو ما أدى إلى ارتفاع نسبة الأصول غير المدرة للعائد، وتركز أغلب الأصول في استثمارات عقارية معرضة لمعدلات إهلاك مرتفعة، وقلّة الصيانة اللازمة، وعدم وجود رأس مال كافٍ لتأهيلها وتحديثها.



حجم الأصول الوقفية بالمملكة
430 مليار
لكن بعوائد متدنية عند 1.9%

ورغم أن الأصول الوقفية في المملكة تقدر بأكثر من 430 مليار ريال، إلا أنها تعاني من تحديات هيكلية متعلقة بإدارة الاستثمار، والتي أدت إلى تدن ملحوظ في العوائد وصلت إلى 1.9% من إجمالي الأصول. لكن التحديات كانت أكثر وضوحاً بين الأوقاف المجتمعية التي تملكها الجهات الوقفية والجمعيات والمؤسسات الأهلية، والتي وصل أدائها إلى أقل من 1%.

الأداء الاستثماري للأوقاف في المملكة

5.20%

الصناديق الاستثمارية الوقفية

5.0%

الأوقاف الحكومية

0.77%

الأوقاف المجتمعية

المصدر:

تقرير "الاستثمار المستدام للقطاع الوقفي - تحديات وحلول" جدوى للاستثمار ومركز ريادة الوقفي - 2024م. ودراسة NACUBO لخمسعين عام للأوقاف الأمريكية.

تعليمات الترخيص لصناديق الاستثمار الوقفية

تحدد الهيئة العامة للأوقاف مجموعة من الشروط في تعليمات الترخيص للصناديق الاستثمارية الوقفية، تشمل العديد من اشتراطات الحوكمة والإفصاح والمساءلة، وتشترط حد أدنى من التوزيعات ورأس المال وتوزيع الاستثمارات كالتالي:

1 الحد الأدنى لتأسيس الصندوق

يجب أن لا يقل المبلغ المطلوب لتأسيس الصندوق عن 10 مليون ريال سعودي.

2 سياسة الاستثمار

يجب أن لا تقل قيمة استثمارات الصندوق عن 75% من إجمالي أصوله وفقاً لأخر قوائم مالية مدققة.

3 التوزيعات

يجب أن لا تقل نسبة الأرباح الموزعة على الجهة المستفيدة عن 50% سنوياً من صافي أرباح الصندوق القابلة للتوزيع.

وقد استحوذت 3 صناديق وقفية على 60% من قيمة الأصول بمبلغ 1 مليار ريال، بينما ترتفع النسبة إلى 83% من الأصول لصالح أكبر 10 صناديق وقفية بمبلغ 1.5 مليار ريال، وهو ما يدل على استحواذ مجموعة محدودة من الصناديق على حصة سوقية كبيرة. ومن الممكن أن يكون شرط الـ 10 مليون ريال كحد أدنى أحد أسباب تركيز الحصص السوقية، وهو ما أدى إلى شح عدد الصناديق الصغيرة.

1.7 مليار

مجموع أصول الصناديق
الاستثمارية الوقفية

1.5 مليار

أكبر 10 صناديق

1.2 مليار

أكبر 5 صناديق

1 مليار

أكبر 3 صناديق

المصدر:

موقع الهيئة العامة للأوقاف - منصة شركة تداول.

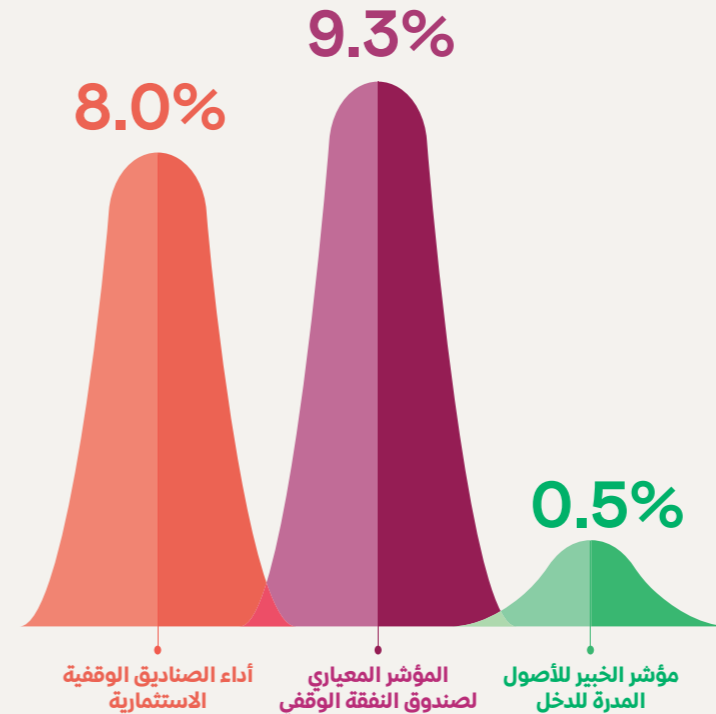
الأداء الاستثماري للصناديق الوقفية

حققت الصناديق الوقفية الاستثمارية عائداً إيجابياً بمقدار 6.4% لمتوسط ثلاث سنوات (2021-2023م)، ويرتفع الأداء إلى 8% بالمتوسط عند استبعاد أقل الصناديق أداءً.

وبالمقارنة بالمؤشرات المعيارية -مع ملاحظة عدم وجود مؤشر استرشادي معتمد- نجد أن الأداء كان أدنى بشكل طفيف من المؤشر المعتمد معيارياً في صندوق النفقة الاستثماري الوقفي، وأعلى من أداء مؤشر الخبير للأصول المدرة للدخل (المعتمد معيارياً في صندوق الخبير الوقفي) لمتوسط ثلاث سنوات. وتراوحت أغلب الصناديق في الأداء بين المؤشرين المعياريين.

حيث أن معيار مؤشر صندوق النفقة الوقفي موزون على التوزيع الاستراتيجي بناء على وزن كل فئة أصول مثل الأسهم المحلية والعالمية والملكية الخاصة والريت وأسواق النقد والصكوك. بينما يعد مؤشر الخبير للأصول المدرة للدخل موزوناً بأداء صناديق الريت السعودية والصكوك العالمية.

الأداء الاستثماري للأوقاف في المملكة لثلاث أعوام



أفضل الصناديق الوقفية أداءً

تحسن توزيع الأصول سينعكس بشكل أفضل على الأداء الاستثماري مع دخول عدد أكبر من مدراء الصناديق باستراتيجيات استثمارية أكثر تنوعاً مع إدارة المخاطرة بالتوازي مع نمو حجم المشتركين والأصول المتوقع خلال الأعوام القادمة.

إلا أن المؤشرات الاسترشادية لا يمكن أن تعكس بدقة عادلة أداء الصناديق بسبب اختلاف توزيع الأصول بين المؤشرات الاسترشادية وواقع الصناديق الاستثمارية الوقفية. وسيطلب ذلك مزيداً من الشفافية والإفصاح من الصناديق لإعلان أدائها بشكل دوري ونشر مستويات الأداء المقارنة مع المؤشرات الاسترشادية المختارة والملائمة لها.

تفوقت صناديق عناية الوقفي، ووريف الوقفي، والصندوق الوقفي لرعاية الأيتام، وصندوق النفقة الوقفي في الأداء لمتوسط 3 أعوام حتى نهاية 2023م بعوائد تراوحت بين 10.2% و9%. إلا أن أغلب الصناديق الوقفية حققت أداءً إيجابياً خلال نفس الفترة، مما جعل متوسط أدائها 6.5% لكافة الصناديق أو 8% بعد استبعاد الأقل أداءً.

ولا زالت تجربة الصناديق الوقفية في بداياتها، وستتضح صورة الأداء الاستثماري بشكل أشمل خلال الأعوام القادمة مع بدء تسجيل أداء الصناديق حديثة الإنشاء، ونضج التجربة لتشكيل متوسطات أداء أكثر دقة لفترة 3 و5 و10 سنوات. كما أن

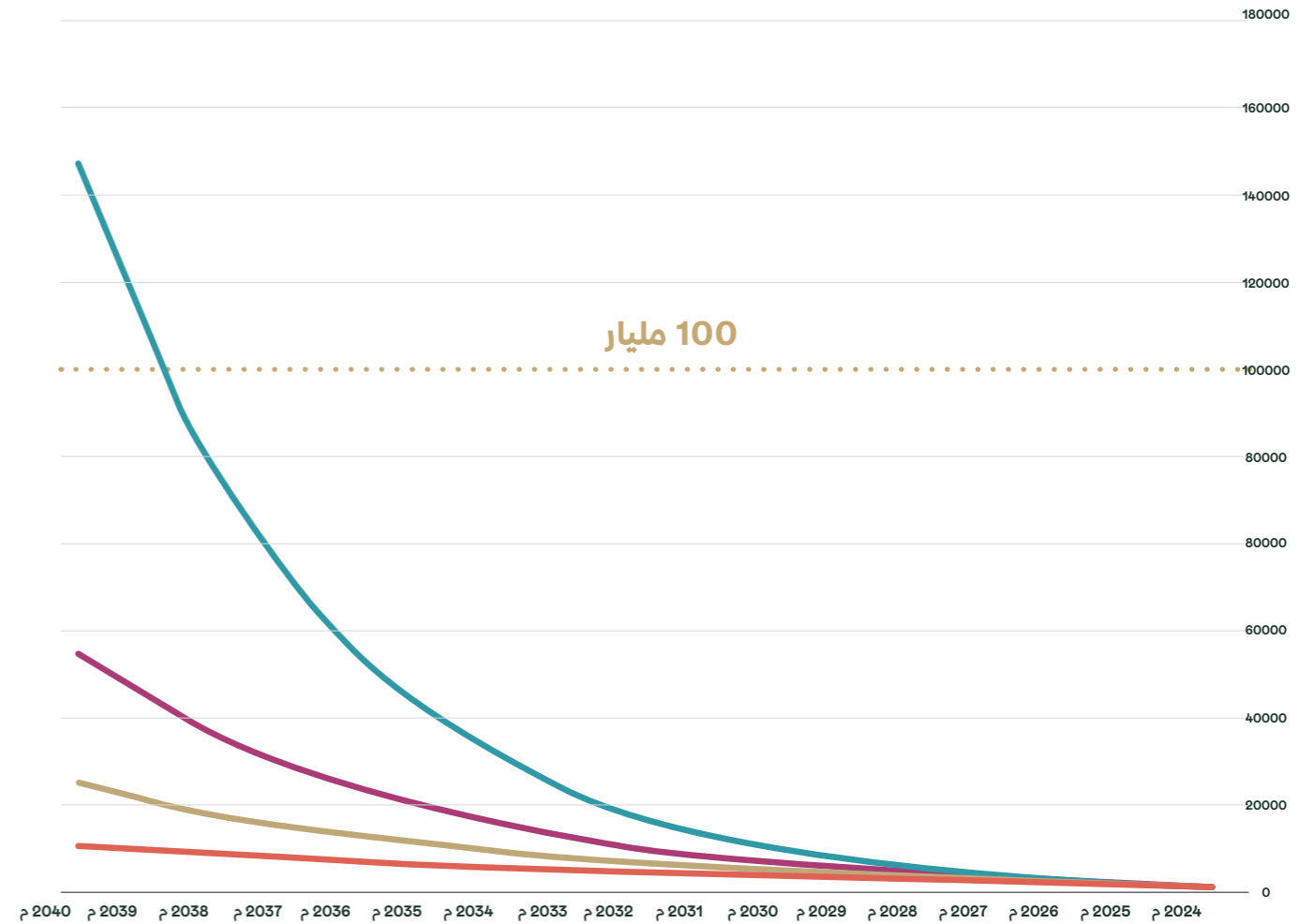


آفاق النمو في قطاع الصناديق الاستثمارية الوقفية

يتوقع أن تساهم الصناديق الوقفية الاستثمارية في إطلاق العنان لمستويات نمو طموحة ومستدامة في القطاع غير الربحي السعودي، لكن أثرها سيكون مرهوناً بنمو حجم الأصول لمستويات تكون عنده التوزيعات مغذية لهيكل إيرادات القطاع غير الربحي.

ولتقدير ذلك، أعد فريق البحث مجموعة من سيناريوهات النمو التي تسلط الضوء على الفرص الممكنة بحلول عام 2040م و 2050م في حال استمرار معدلات النمو الحالية، بهدف تخطي حاجز الـ 100 مليار في أقرب وقت ممكن، لتكون الإيرادات المحتملة عندها ما يقارب 3 مليار ريال، تعادل 6% من إيرادات القطاع اليوم تقريباً.

سيناريوهات نمو أصول الصناديق الوقفية الاستثمارية المحتملة (بملايين الريالات)



سيناريوهات النمو المحتملة

موعد الوصول إلى أصول 100 مليار

1. السيناريو المتحفظ (استمرار العوامل): نمو 12% سنوياً بناءً على متوسط النمو الربحي لآخر خمس سنوات في أصول الصناديق عام 2059م

عام 2059م

2. السيناريو المتوقع (تحسن العوامل): نمو 18% سنوياً بناءً على متوسط النمو الربحي لآخر سنتين في أصول الصناديق عام 2048م

عام 2048م

3. السيناريو المتفائل (نمو العوامل): نمو 24% سنوياً بناءً على متوسط نمو آخر أربع أرباع في أصول الصناديق عام 2042م

عام 2042م

4. السيناريو المدفوع بالابتكار (استمرار الزخم): نمو 33% سنوياً بناءً على معدل النمو السنوي 2023م لأحدث إحصاء إيرادات للقطاع غير ربحي عام 2038م

عام 2038م

المصدر:

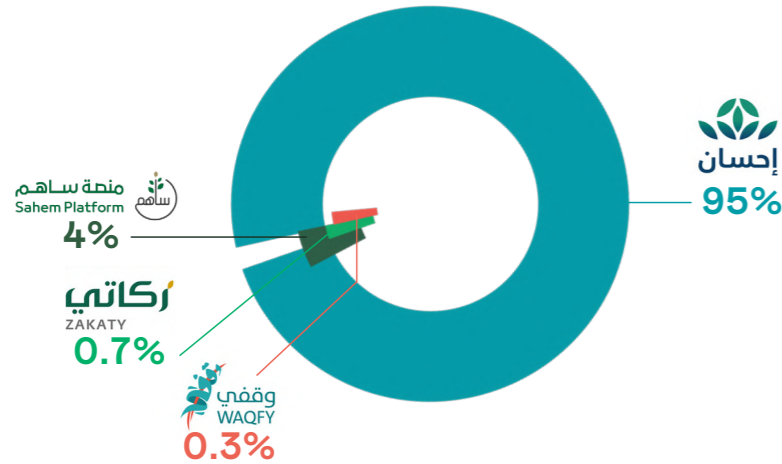
تقديرات مؤسسة الملك خالد بناءً على سيناريوهات النمو المعتمدة على فرضيات قائمة على متوسطات النمو الحقيقية.

وبسبب كثافة العمليات، نجد أن منصة إحسان كانت الأقل من حيث متوسط قيمة عملية التبرع الواحدة بمبلغ أقل من 50 ريال للعملية، وهو ما يدل على تأثير الأعداد الضخمة من صغار المحسنين على أحجام السيولة.

بينما استحوذت منصة إحسان على 95% من عمليات التبرع بسبب كثافة المتبرعين، واشتركت باقي المنصات في 5% المتبقية من العمليات، أعلاها كان لمنصة ساهم.

ومن حيث قيمة عملية التبرع، جاءت منصة وقفى في المرتبة الأولى بحدود 15 ألف ريال للعملية الواحدة بالمتوسط، تليها منصة زكاتي بـ 2700 ريال تقريباً ثم منصة ساهم بحوالي 110 ريال.

حصة المنصات من عدد عمليات التبرع



متوسط قيمة التبرع بالريال لكل عملية

إحسان
46

منحة ساهم Sahem Platform
111

زكاتي ZAKATY
2773

وقفى WAQFY
14595

المصدر:
تحليلات مؤسسة الملك خالد للبيانات المفتوحة في منصات التبرع.

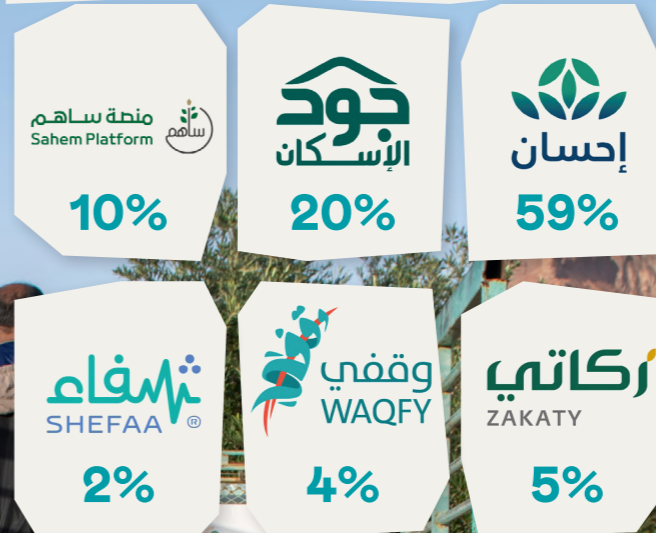
العطاء

منصات جمع التبرعات الرسمية

شهدت الأعوام الخمسة الماضية نمواً كبيراً في دور منصات التبرع الحكومي كأحد أدوات تسهيل رحلة المتبرع للوصول إلى فرص التبرع، وكأحد شرايين الإيرادات للقطاع غير الربحي.

حيث جمعت منصات التبرع منذ إنشائها أكثر من 15 مليار ريال، وقد كان عام 2024م الأعلى نشاطاً بقيمة 5 مليار ريال. استحوذت إحسان على الحصة الأكبر من قيمة وعدد عمليات التبرعات.

حصة المنصات من قيمة التبرعات بنهاية 2024م



تحليل تدفقات السيولة في منصات جمع التبرعات

وتشير تحليلات مؤسسة الملك خالد إلى أن صغار المحسنين هم الأعلى مساهمة في مجموع قيمة التبرعات، حيث يساهم كبار المحسنين (الذين تم حصر تبرعاتهم بمبالغ تفوق 100 ألف ريال) في منصة إحسان بهـ 26% فقط من التبرعات. بينما يساهم باقي المتبرعين بهـ 74% من التبرعات.

وبين كبار المحسنين، يساهم المتبرعون بـ 10 مليون ريال فأكثر (وهم أقل من 50 فرد أو كيان) بنسبة 19% من إجمالي التبرعات. ووصل إجمالي تبرعات كبار المحسنين إلى 2.2 مليار ريال في منصة إحسان من أصل 8.6 مليار ريال تقريباً بنهاية عام 2024م.



26% كبار المحسنين



74% باقي المتبرعين

حجم عمليات التبرع عبر المنصات بالنسبة لقيمة العملية الواحدة لعام 2024م

في حين استحوذت العمليات الصغيرة على الحصة الأضخم من عمليات أغلب المنصات، حيث تعد المساهمات بقيمة 10 ريال هي الأكثر انتشاراً من إجمالي عمليات منصات التبرع (بنسبة 35% تقريباً من العمليات) وبقيمة 1 ريال كذلك (25% تقريباً من العمليات) لتكون 80% من العمليات بقيمة 10 ريال فأقل.

10 ريالات فأقل
80%

35%



25%



إلى 9 ريال

مئة ريال فأقل
18%



من 11 إلى 100 ريال

أعلى من مئة ريال
2%



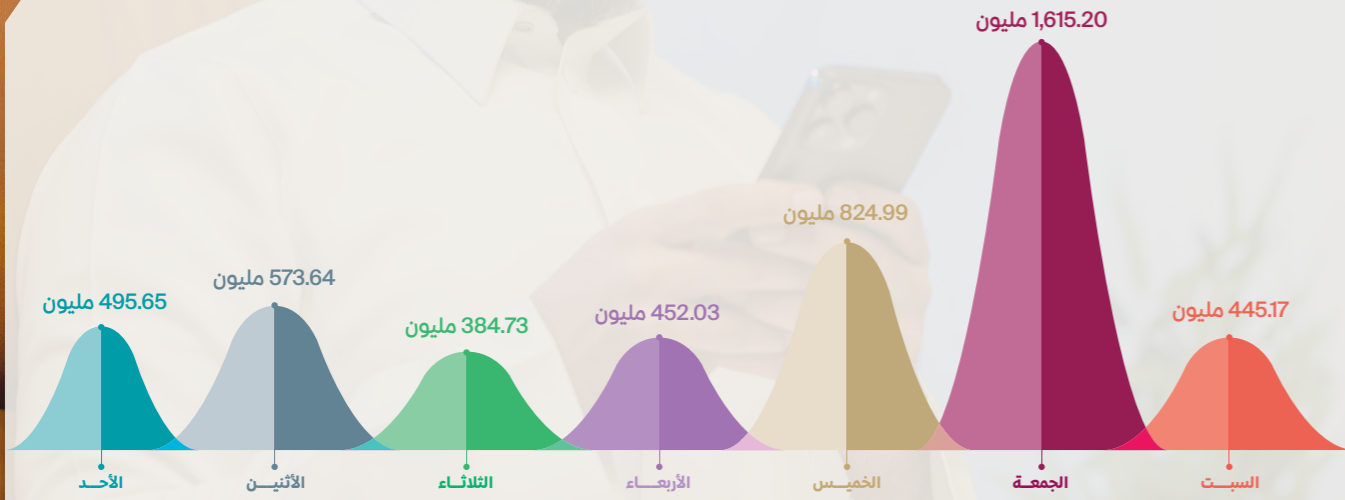
المصدر:

تحليلات مؤسسة الملك خالد للبيانات المفتوحة في منصات التبرع.

تدفقات التبرعات في مختلف أيام الأسبوع خلال عام 2024م

وقد كانت أيام الجمعة الأعلى نشاطاً على المنصات، متبوعة بأيام الاثنين والخميس، وهو ما قد يدل على اهتمام المتبرعين باستغلال الأوقات الفضيلة للتبرعات في أيام الصيام وتحري أوقات استجابة الدعاء، مثل آخر ساعة من نهاية يوم الجمعة. حيث تشير التحليلات إلى أن أكثر الساعات نشاطاً كانت في مساء يوم الجمعة.

تدفقات التبرعات في مختلف أيام الأسبوع خلال عام 2024م



المصدر:

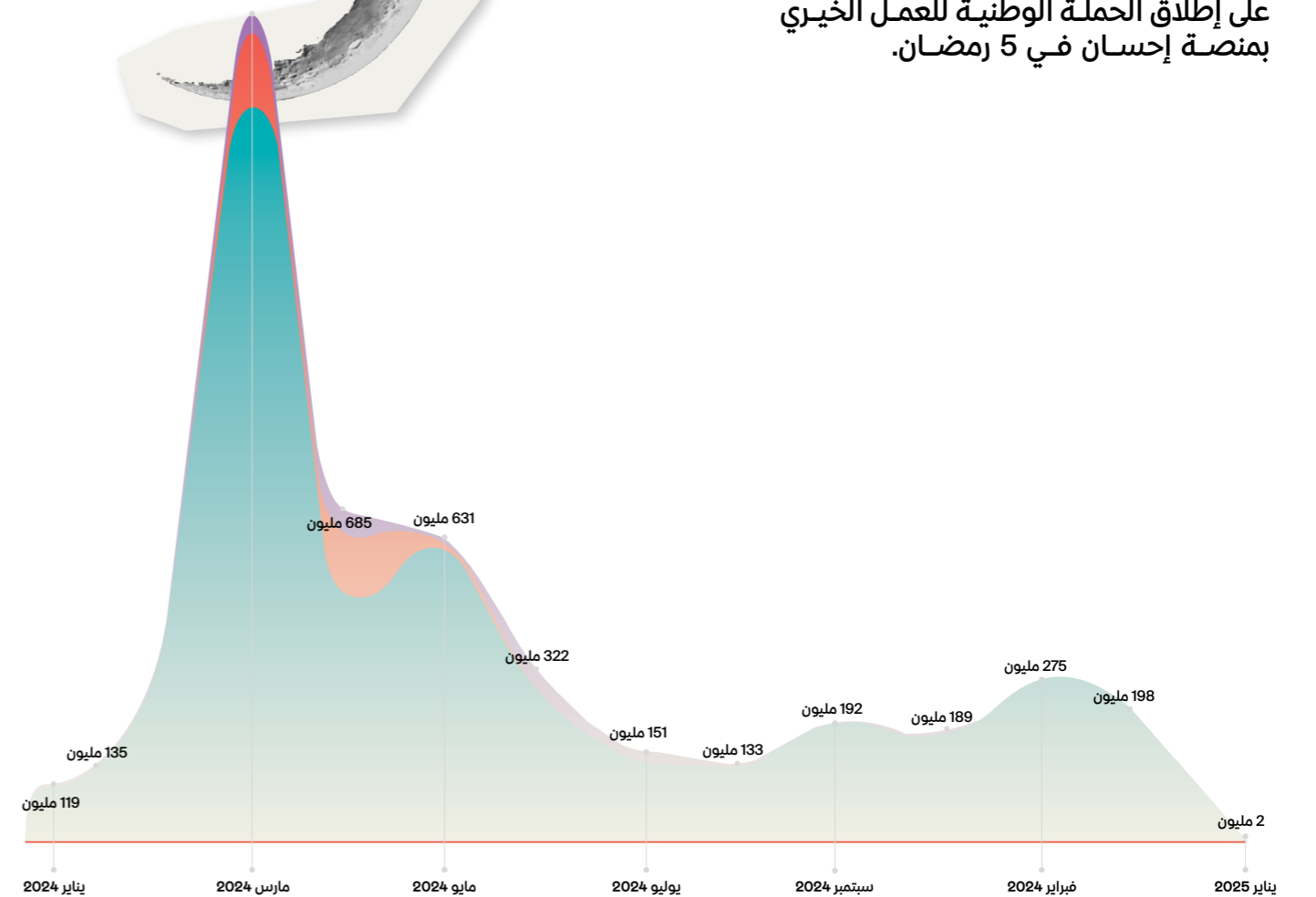
تحليلات مؤسسة الملك خالد للبيانات المفتوحة في منصات التبرع.

تحليل سلوك المتبرع في منصات جمع التبرعات

كما تشير التحليلات إلى تركيز أغلب التبرعات خلال فترات المواسم الدينية مثل شهر رمضان المبارك وأيام عشرة ذي الحجة، والتي صادفت خلال عام 2024م أشهر مارس وأبريل ويونيو، وخصوصاً ليلة 27 رمضان ويوم عرفة.

وقد كان يوم 15 مارس ذروة السيولة اليومية حيث صادف صدور موافقة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود - حفظه الله - على إطلاق الحملة الوطنية للعمل الخيري بمنصة إحسان في 5 رمضان.

تبرعات شهر رمضان المبارك 1,761 مليون



تحليل تفضيلات المتبرع في منصات جمع التبرعات

وبتحليل الفرص المكتملة، نجد أن متوسط إغلاق الفرصة واكتمال التبرعات لها يستغرق 12 يوماً في منصة إحسان، وعادة ما تكون بقيمة 200 ألف ريال تقريباً في المتوسط، وتخدم ما متوسطه 5500 مستفيد؛ مما رفع عدد المستفيدين في المنصة إلى 3 مليون مستفيد.

كما انتشر توزيع المشاريع في أغلب مناطق المملكة بالشراكة مع أكثر من 2300 جمعية، لكن أعلاها كان في الرياض ثم مكة المكرمة ثم المدينة المنورة ثم جدة ثم جازان ثم الدمام. بينما كان أكبر عدد للمستفيدين في مكة المكرمة، ثم المدينة المنورة، ثم جدة، ثم الرياض. ويظهر من ذلك نمو أعداد المستفيدين من ضيوف الرحمن المعتمدين والحجاج والخدمات المقدمة لهم من الجمعيات الأهلية.

وبتحليل محتوى الفرص المكتملة الأسرع إغلاقاً، نجد أن مشاريع كفالة الأيتام، والسقيا، وخدمة ضيوف الرحمن، والعمليات الصحية، وتفريج الكرب، وتفطير الصائمين، والعناية بالمساجد كانت الفرص الأعلى طلباً. في حين استحوذت الأيام العشر الأواخر من رمضان وعشر ذي الحجة على أسرع الأيام إغلاقاً للفرص.

وقد تنوعت الجمعيات الأكثر تلقياً للتبرعات بحسب تفضيلات المتبرعين، لكن الأعلى أداءً كانت جمعيات العناية بالمساجد مثل جمعية العناية بمساجد الطرق وجمعية عمارة المساجد، وكذلك الجمعيات الصحية مثل جمعية عناية الصحية وجمعية أطباء طيبة الخيرية (حياة) وجمعيات رحماء الصحية وصندوق الوقف الصحي، ثم جمعيات الأيتام مثل الجمعية الخيرية لرعاية الأيتام بالمدينة المنورة (تكافل)، وجمعيات السقيا مثل الجمعية الخيرية لخدمات المياه الصالحة للشرب (إرواء). لكن تفضيلات المتبرعين لا تكفي لضمان نجاح عملية جمع التبرعات، وإنما يحكمها أيضاً قدرة الجمعيات على هندسة الفرص وإدراجها وتحقيق متطلبات الحوكمة والإنجاز، وعدد الجمعيات في كل مدينة.

الفرص الأعلى طلباً للمتبرعين

(الأسرع إغلاقاً)



المصدر:

تحليلات مؤسسة الملك خالد للبيانات المفتوحة للفرص المكتملة في منصة إحسان.

ممارسات العطاء بين أفراد المجتمع السعودي

وبحسب نتائج المسح الذي أجرته مؤسسة الملك خالد وتمويل مشترك مع مؤسسة صالح بن عبدالله كامل الإنسانية بالتعاون مع شركة غالوب للأبحاث على عينة ممثلة لكافة مناطق المملكة بواقع 6,600 مشارك، فإن نصف السعوديين أفادوا بالتبرع خلال الشهر الماضي، وهي بيانات تم جمعها في سبتمبر 2024م خارج فترات المواسم الدينية لفهم أدق حول سلوكيات التبرع. كما تشمل البيانات أوجه العطاء غير الرسمي - مثل التبرع للمحتاجين مباشرة كأشخاص أو أسر، مقارنة بالتبرع الرسمي من خلال منصة أو جمعية. وحصل التبرع غير الرسمي والتبرع للمنصات الرقمية على النسبة الأعلى من بين الجهات المتلقية للتبرعات.

نسبة السعوديين الذين قاموا بالتبرع خلال الشهر الماضي

47%

التوزيع بحسب الجهات التي تم التبرع لها

منصة تبرع حكومية 60.38%

لشخص أو أسرة 60.37%

مسجد 51.60%

جمعية 49.08%

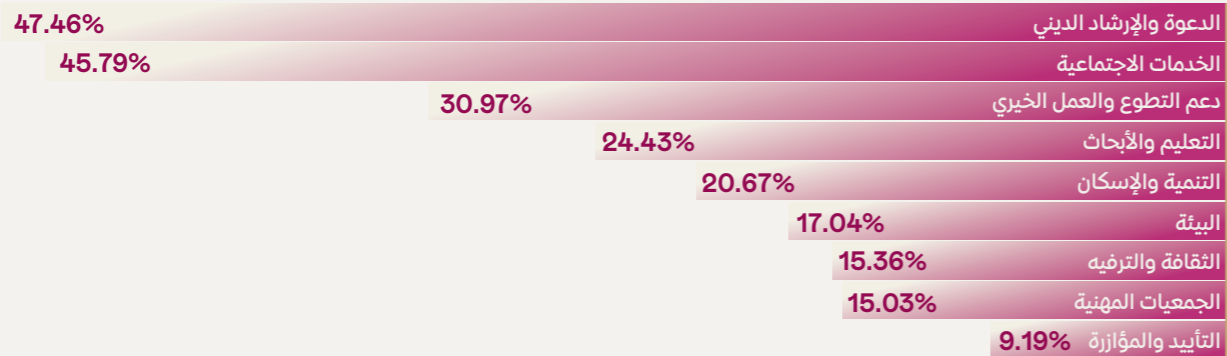
* يسمح المؤشر باختيار أكثر من جهة لكل متبرع

وعند سؤال أفراد العينة من المجتمع السعودي عن المجالات التي تبرعوا لها، نجد بأن القضايا الأقرب إلى اهتمام السعوديين هي المجالات الدينية (كالدعوة والإرشاد)، والخدمات الاجتماعية. بينما حصلت المجالات المهنية والتأييد والمؤازرة على أدنى الاهتمامات.

وتجدر الإشارة إلى أن تفضيلات المتبرعين لم تؤثر بشكل مفرط على هيكل إيرادات القطاع، لأن مداخيل القطاع تبدو أكثر تنوعاً وأقل اعتمادية على التبرعات الفردية، مع استمرار النمو والنضج في الإيرادات، وتأثير الإعانات الحكومية - التي عادة ما تكون موجهة للقطاعات ذات الأولوية مثل الصحة والتعليم والثقافة والترفيه - . ولذلك، نجد أن إيرادات الثقافة والترفيه أتت بالمرتبة الثالثة رغم تراجعها في تفضيلات المتبرعين.

توزيع التبرعات حسب المجالات في المجتمع السعودي

القضايا الأقرب إلى اهتمام السعوديين



المصدر:

تحليلات مؤسسة الملك خالد.

2028 م

الموعد المتوقع لتحقيق هدف رؤية السعودية 2030
بالوصول إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي

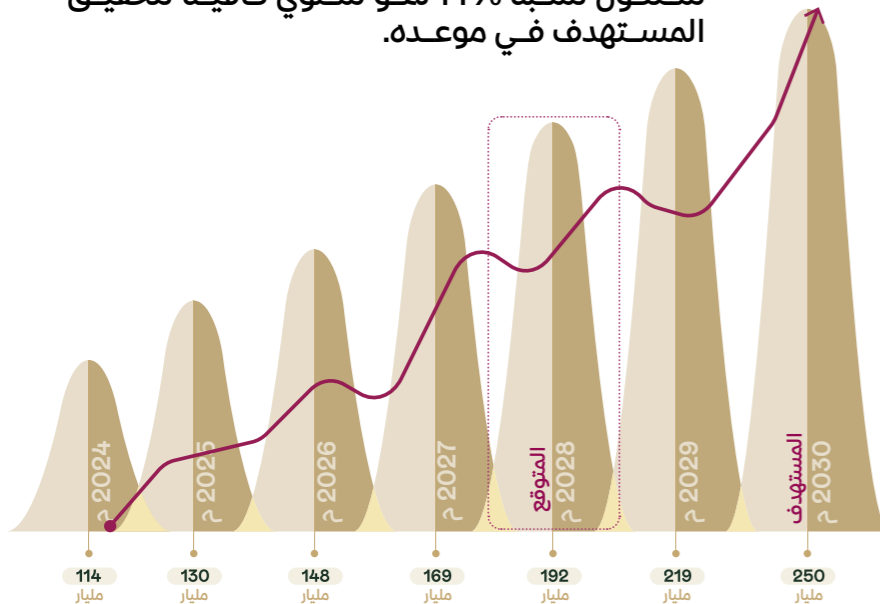


الجزرية في هيكل القطاع، وخصوصاً عملية نقل الأصول الحكومية، ونمو منصات التبرعات الحكومية، بالإضافة إلى عدد من الممكنات التنظيمية مثل صدور نظام جمع التبرعات، وبدء الترخيص للشركات غير الربحية، ونضج تجربة إسناد الخدمات وترسية عقود المناقصات الحكومية على القطاع غير الربحي.

وبافتراض ثبات معدلات النمو الحالية، البالغة 20% سنوياً بالمتوسط، يُتوقع أن يحقق القطاع هدفه في رؤية المملكة 2030 بحلول عام 2028م - قبل سنتين من الموعد المستهدف. بينما ستكون نسبة 14% نمو سنوي كافية لتحقيق المستهدف في مواعده.

وبذلك، يكون القطاع غير الربحي قد دخل مرحلة جديدة في الحجم الاقتصادي، مرتفعاً بشكل كبير عن المساهمة التي رصدتها تقرير آفاق القطاع غير الربحي السابق عند 1.2% من الناتج المحلي الإجمالي، ومتفوقاً على عدد من القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل قطاع الزراعة وقطاع الكهرباء والغاز والمياه.

كما جاء نمو القطاع غير الربحي أسرع من باقي القطاعات الاقتصادية في المملكة، نتيجة القفزات التي حققتها التحولات



تم تقدير المساهمة الاقتصادية بحسب منهجية الأمم المتحدة لقياس أثر القطاع غير الربحي في الناتج المحلي الإجمالي، من خلال حجم الإنفاق (بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء لعام 2023م)، ومساهمة القطاع الوقفي (بحسب بيانات الهيئة العامة للأوقاف 2023م)، ومساهمة قطاع التعاونيات (بحسب بيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية 2023م) والقيمة التقديرية للعمل التطوعي (من خلال ضرب قيمة أجر الساعة في سوق العمل السعودي 32.7 ريال بعدد ساعات التطوع الرسمي وغير الرسمي البالغة 150,2 مليون ساعة تطوعية - من واقع متوسط ساعات التطوع للفرد (52.2 ساعة) بحسب نتائج مسح التطوع للهيئة العامة للإحصاء 2018م مضروباً بعدد المتطوعين السعوديين، والذين تم احتسابهم من خلال معدل التطوع بين السعوديين 23.47% كنسبة من تعداد 2022م للبالغين السعوديين 12,26 مليون بالغ)

النمو

المساهمة الاقتصادية للقطاع

+100 مليار

تشكل 3.3%
من الناتج
المحلي الإجمالي

وصلت المساهمة الاقتصادية للقطاع غير الربحي السعودي إلى 102 مليار ريال، تعادل 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م.

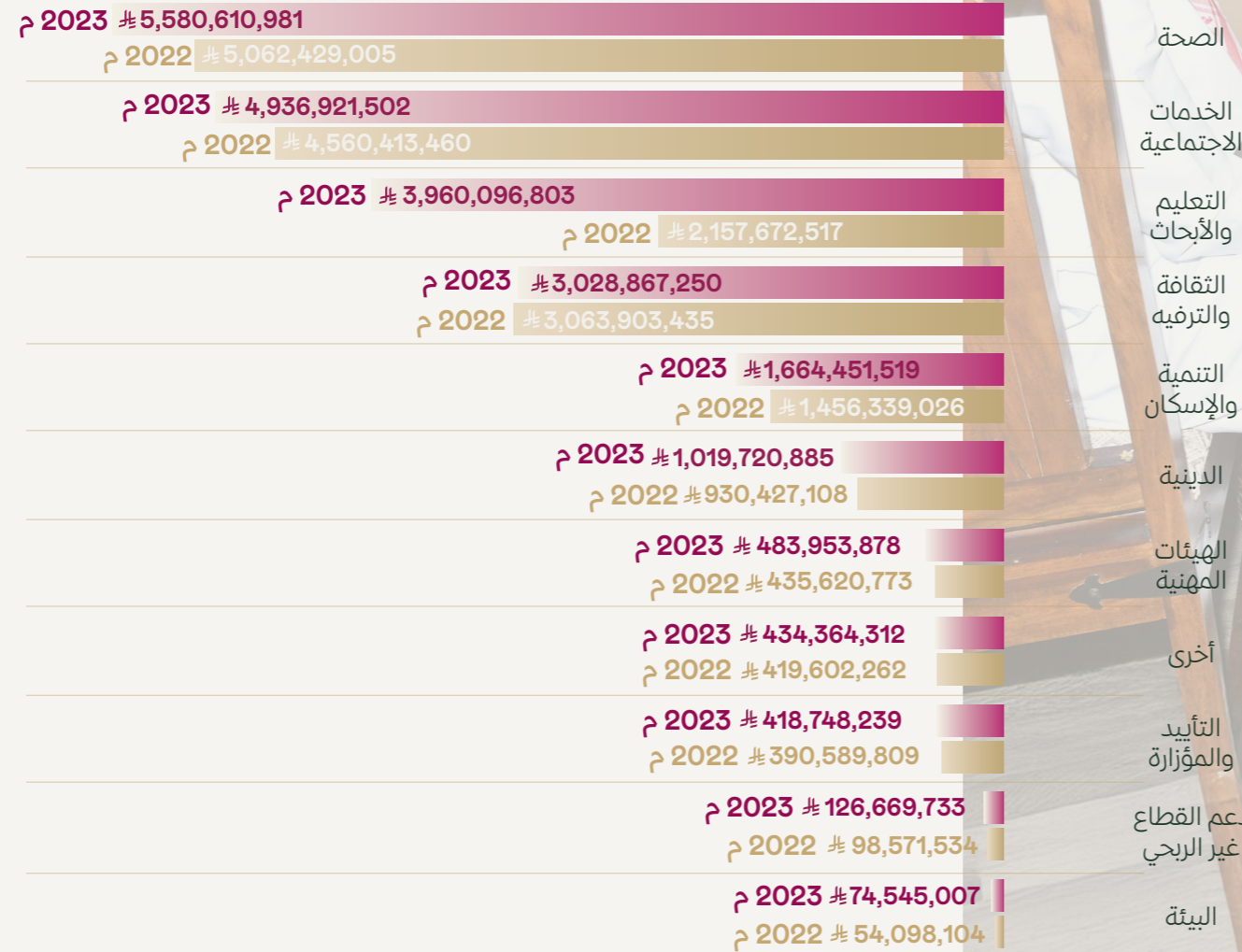
حيث ساهم قطاع الأوقاف بـ 48 مليار ريال وفقاً للهيئة العامة للأوقاف، بينما ساهم القطاع غير الربحي بإنفاق 47 مليار ريال بحسب الهيئة العامة للإحصاء، وأضاف التطوع 5 مليار ريال بحسب تقديرات مؤسسة الملك خالد، وساهمت الجمعيات التعاونية بمبلغ 2 مليار ريال بحسب بيانات وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية.

المساهمة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي (بمليار)



ميزانية تعويضات العاملين في القطاع غير الربحي بحسب النشاط

بحسب مسح منشآت القطاع غير الربحي 2023م من الهيئة العامة للإحصاء تفوقت المنظمات الصحية في حجم ميزانيات الرواتب على كافة منظمات القطاع غير الربحي، متفوقةً على الخدمات الاجتماعية والتعليم والأبحاث. بينما استمرت تعويضات العاملين في أنشطة البيئة ودعم التطوع والعمل الخيري في أدنى الأنشطة من حيث مخصصات تعويضات العاملين.

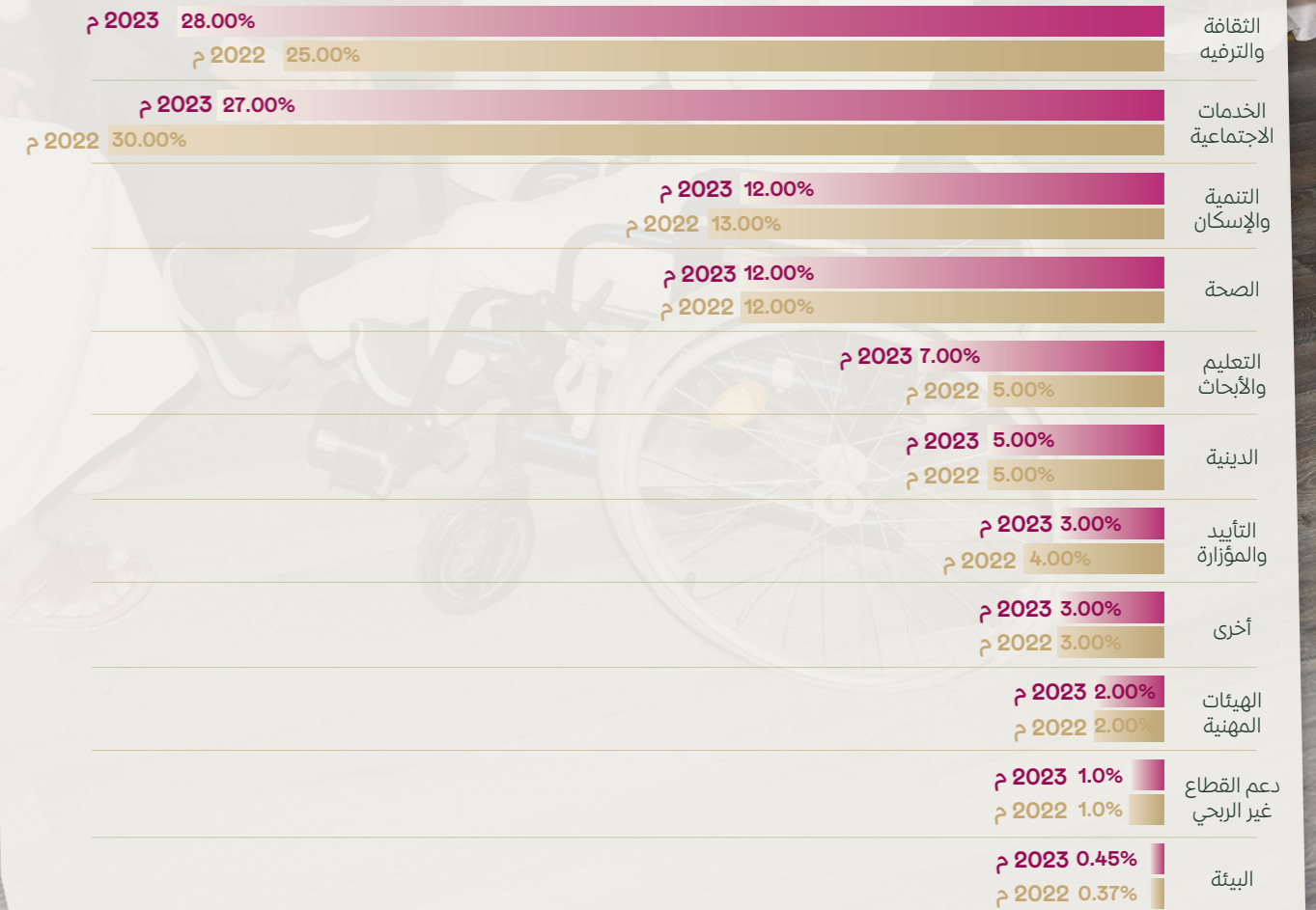


* باستثناء الأوقاف وجمعيات الملاك.

الناس

توزيع العاملين بحسب النشاط غير الربحي

بحسب مسح منشآت القطاع غير الربحي 2023م من الهيئة العامة للإحصاء تفوقت نشاط الثقافة والترفيه في نسب التوظيف على كافة أنشطة القطاع غير الربحي، متفوقاً على الخدمات الاجتماعية والتنمية والإسكان. بينما استمرت نسب التوظيف في أنشطة البيئة ودعم التطوع والعمل الخيري في أدنى التخصصات من حيث عدد العاملين.



* باستثناء الأوقاف وجمعيات الملاك.

أعمار العاملين في القطاع غير الربحي

بحسب البيانات المفتوحة للربع الثالث من عام 2024م من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمشتغلين السعوديين، 61% من العاملين في القطاع غير الربحي في سن (20-40) مشكلين بذلك الغالبية العظمى، يليهم العاملين في الفئة العمرية (41-59) عام بنسبة 29%. بينما يشكل الشباب وكبار السن 10% من العاملين.

ويتفوق القطاع الخاص على القطاع غير الربحي في معدل توظيف الشباب، وقد يكون هذا أحد تفسيرات تفاوت معدلات الأجور بين السعوديين في القطاعين، حيث يعمل الشباب بمعدلات أكبر في القطاع الخاص، ويعمل في القطاع غير الربحي نسبة أكبر من البالغين.

(20-40 عامًا) 61%

(18 عامًا) فأقل 1%

(60 عامًا) فأكثر 2%

(41-59 عامًا) 29%

(19-25 عامًا) 7%

متوسط الأجور الشهرية في القطاع غير الربحي مقارنة بالقطاعين الحكومي والخاص (ريال سعودي)

القطاع الحكومي
14400

القطاع الخاص
7699

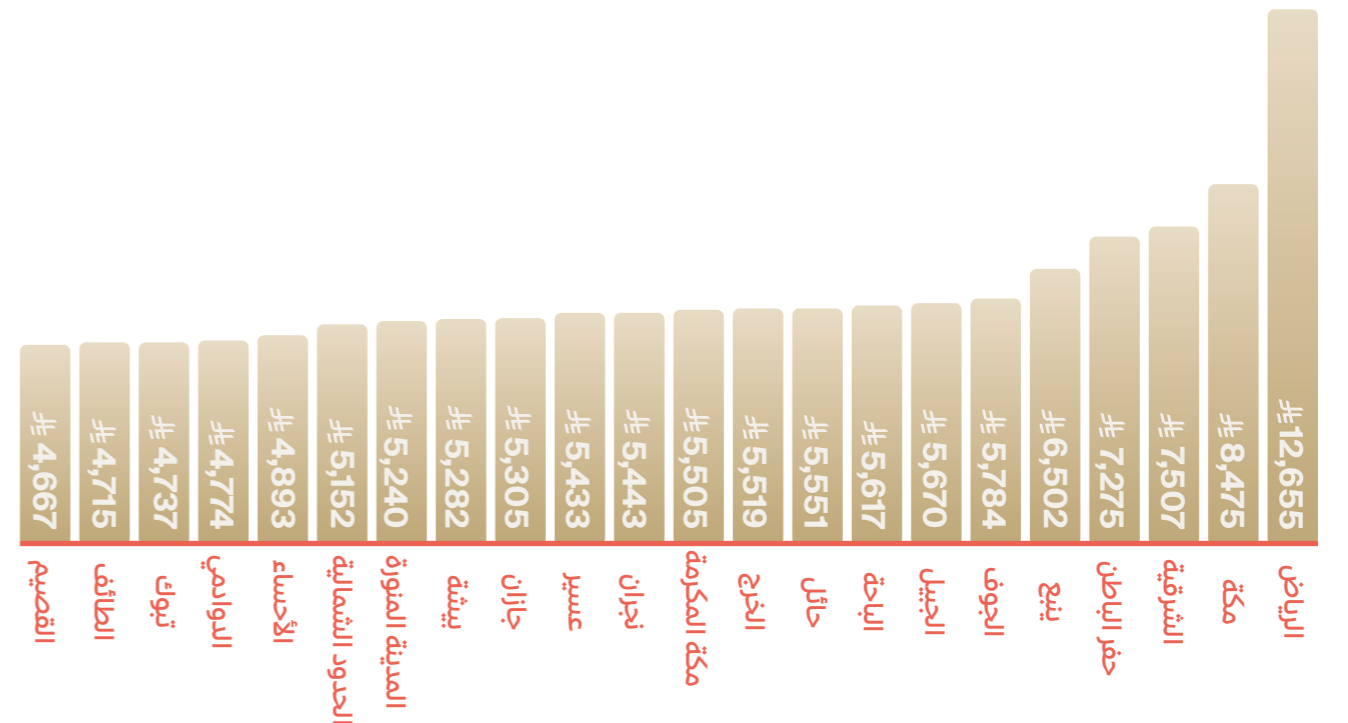
جمعية
8670

متوسط الأجور في القطاع غير الربحي

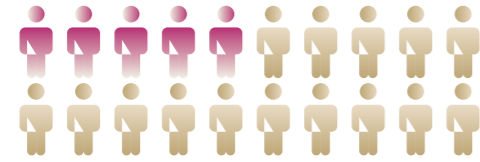
بحسب البيانات المفتوحة للربع الثالث من عام 2024م من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية للمشتغلين السعوديين، استمر القطاع غير الربحي في توفير الأجور اللائقة للموظفين بالمقارنة مع متوسط الأجور في القطاع الخاص.

يصل متوسط الرواتب في القطاع غير الربحي أقصاه في الرياض قرابة 13 ألف ريال وأدناه في القصيم عند 4700 آلاف ريال تقريباً.

متوسط الأجور في القطاع غير الربحي بين مكاتب التأمينات الاجتماعية في المناطق والمحافظات



المتطوعون: أبطال القطاع غير الربحي



5

من كل 20 سعودي تطوع بشكل رسمي وغير رسمي داخل وخارج المنصات بنهاية 2024م



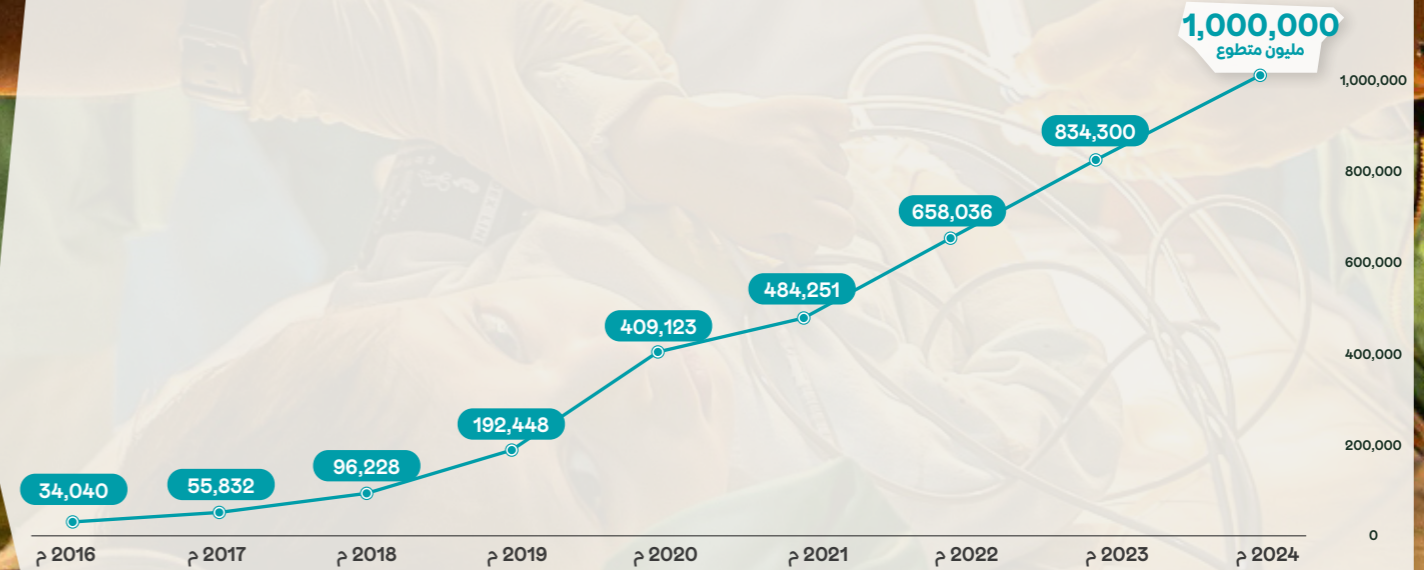
+53

مليون ساعة تطوعية تم توثيقها عبر المنصة الوطنية للعمل التطوعي

المتطوعون

استطاع المتطوعون بهمتهم وعزيمتهم تجاوز مستهدف رؤية المملكة 2030 في الوصول لمليون متطوع في عام 2024م بحسب بيانات المنصة الوطنية للعمل التطوعي. وجدير بالذكر أن هذه الأرقام متحفظة بسبب عدم رصدها للتطوع غير الرسمي خارج منصات التطوع الرسمي. ولذلك، نؤكد على أهمية استكمال بيانات القطاع غير الربحي من خلال إعادة تنفيذ مسح التطوع، والذي تم إجراؤه مرة واحدة في عام 2018م من قبل الهيئة العامة للإحصاء.

عدد المتطوعين للفترة 2016م - 2024م



المصدر:
التقارير السنوية لبرنامج التحول الوطني.

مؤسسة الملك خالد
KING KHALID FOUNDATION

وقد قامت مؤسسة الملك خالد بتمويل مشترك مع مؤسسة صالح كامل الإنسانية وبالتعاون مع شركة Gallup العالمية لاستطلاعات الرأي بمحاولة فهم سلوكيات التطوع لدى السعوديين من خلال إجراء مسح في عام 2024م.

وأظهر هذا المسح مستويات عالية من الترابط الاجتماعي للمجتمع السعودي، حيث بلغت نسبة الذين قاموا بمساعدة شخص غريب عنهم خلال الـ 12 شهراً الماضية 61%.

نسبة التطوع خلال 12 شهراً الماضية للسعوديين

من السعوديين تطوع
خلال عام 2024م **23%**

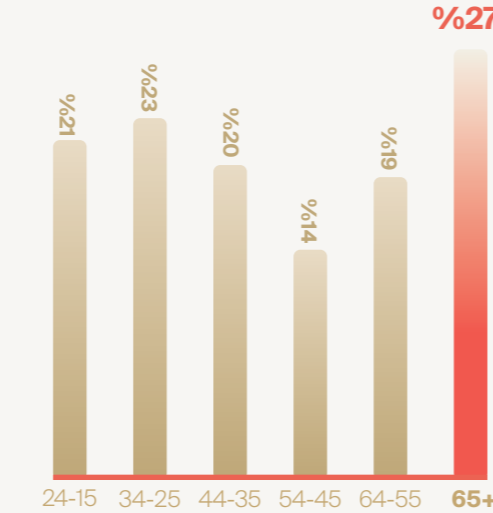
نسبة التطوع خلال 12 شهراً الماضية للسعوديين بحسب مستوى الدخل

تساوي مستوى التطوع لدى الفئة
الأقل دخلاً والأكثر دخلاً



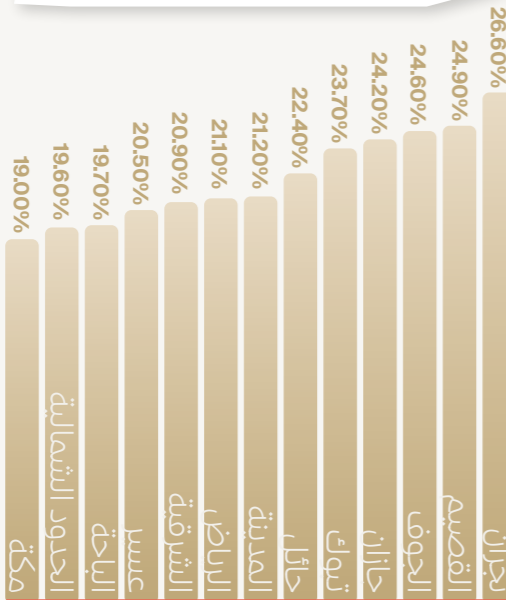
نسبة التطوع خلال 12 شهراً الماضية للسعوديين بحسب الفئات العمرية

تفوق كبار السن في العمل التطوعي



توزيع نسبة التطوع خلال 12 شهراً الماضية بحسب المناطق

تفوق المناطق في العمل التطوعي



نسبة التطوع خلال 12 شهراً الماضية للسعوديين بحسب المستوى التعليمي

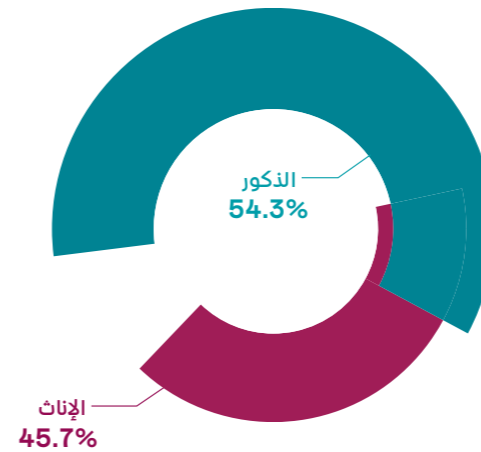
زيادة معدلات التطوع بزيادة
التحصيل العلمي



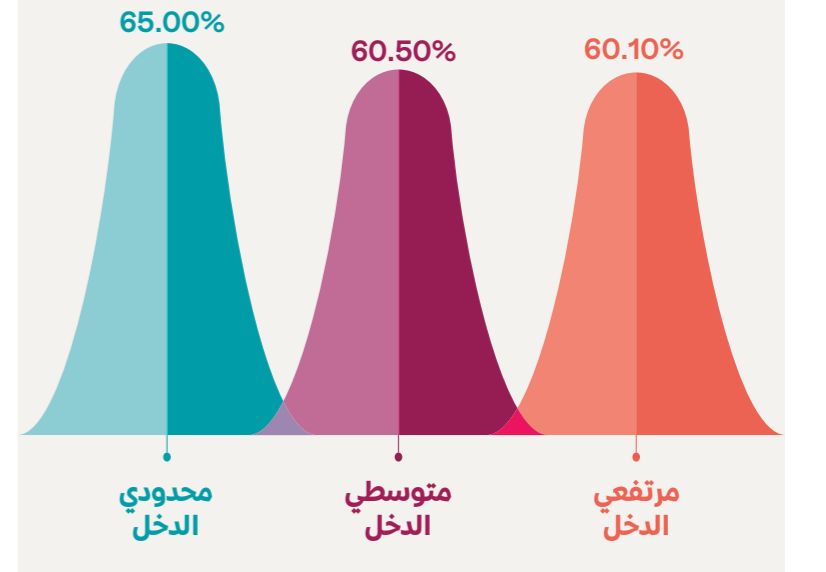
نسبة السعوديين الذين قاموا بمساعدة شخص غريب خلال الشهر الماضي

61%

نسبة السعوديين الذين قاموا
بمساعدة شخص غريب خلال
الشهر الماضي بحسب الجنس



نسبة السعوديين الذين قاموا بمساعدة شخص غريب خلال الشهر الماضي بحسب مستوى الدخل



ومن الملفت تفوق الأقل دخلاً في تقديم المساعدة للآخرين بالمقارنة مع بقية فئات الدخل. في إشارة إلى تأصل قيمة العطاء وعمل الخير لدى المجتمع السعودي.

نسبة نمو ثقة المجتمع في القطاع غير الربحي

في الفترة ما بين 2017م إلى 2024م

18%



السمعة

تقوم المؤسسة بشكل دوري بقياس مستوى ثقة المجتمع في القطاع غير الربحي منذ عام 2017م والذي وصلت حينها إلى 73%. ورصدت المؤسسة في عام 2024م ارتفاعاً في مستويات الثقة عند 86%.

مستويات الثقة في القطاع غير الربحي
بين السعوديين

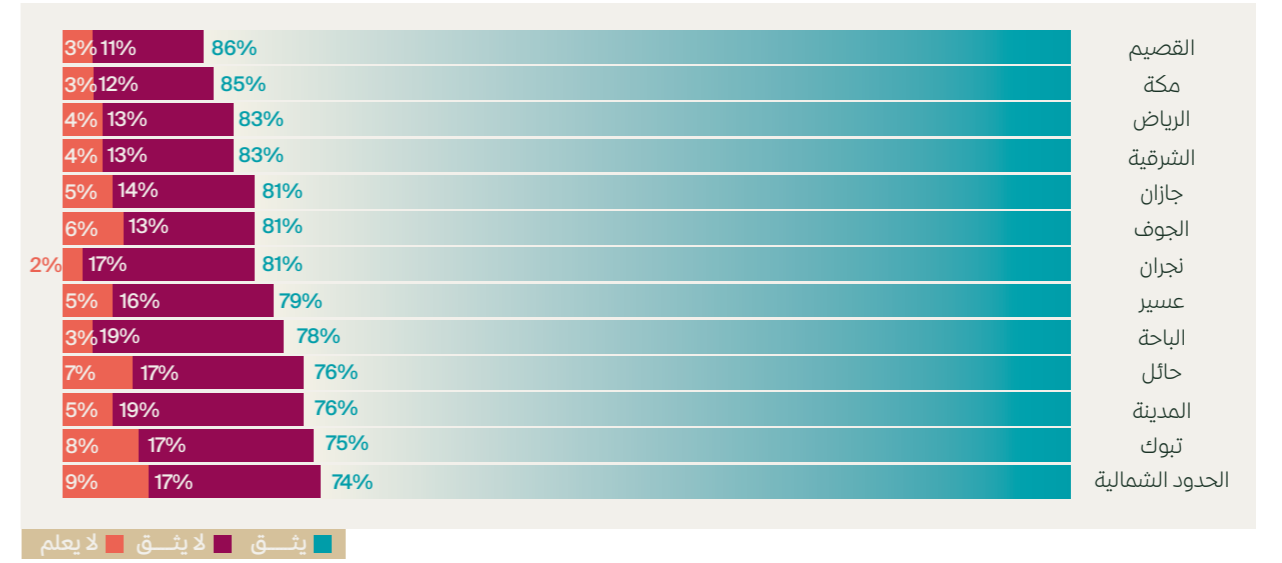
86%



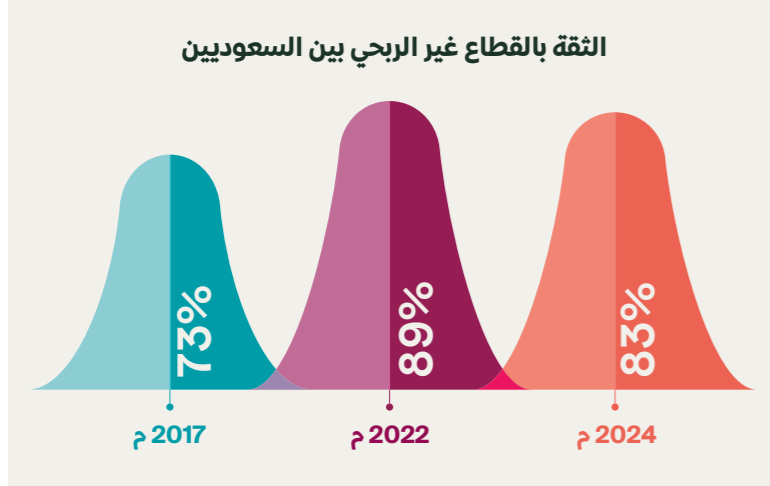
نسبة السعوديين الذين لا يثقون بالقطاع
غير الربحي في عام 2024م

14%

الثقة في القطاع بحسب مناطق المملكة



وبالرغم من الازدياد في الثقة، إلا أنه من الملاحظ وجود انخفاض طفيف في مستويات الثقة بين الفترة ما بين 2022م و2024م.



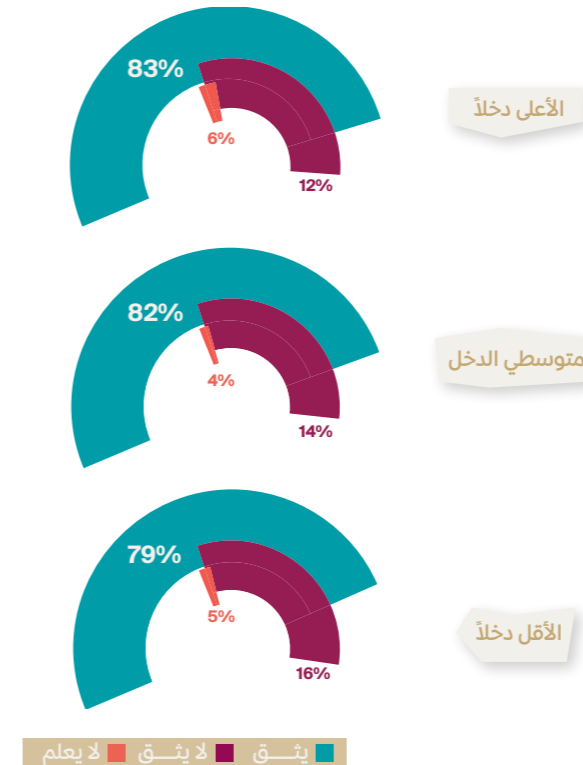
ورصدنا من خلال أدوات الاستماع الاجتماعي (Social Listening) على منصات التواصل الاجتماعي عدداً من الجوانب الملفتة للانتباه في آراء الناس وتعاطيهم مع الأنشطة غير الربحية، حيث تم الوقوف على النبرة الإيجابية تجاه القطاع والنظرة السلبية على النحو التالي:



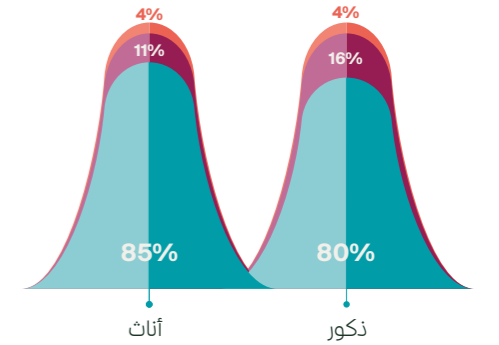
تفاوت الآراء حول القطاع

الثقة في القطاع بحسب مستوى الدخل

ارتفاع عدم الثقة لدى الفئة الأقل دخلاً مقارنة ببقية فئات الدخل



الثقة في القطاع بحسب الجنس



الثقة في القطاع بحسب العمر

ازدياد عدم الثقة لدى الفئات العمرية الأصغر



الطموح

يمر القطاع غير الربحي في السعودية بمراحل نمو تاريخية رصدتها النسخ المختلفة لتقرير آفاق القطاع غير الربحي. وتسجل نسخة عام 2025م من التقرير تفوقاً ضخماً للقطاع غير الربحي في نمو آفاقه لمتسويات لم يكن من المتوقع الوصول لها بهذه السرعة وقبل الموعد المستهدف في عام 2030م.

طموحنا لعام 2030م أن يكون القطاع غير الربحي السعودي الأكبر على مستوى الشرق الأوسط، ومنافساً على مستوى القارة الآسيوية والعالم، وهو الطموح الذي بدأت تتشكل ملامحه وإمكاناته بكسر حاجز الـ 100 مليار ريال كمساهمة اقتصادية.

وتتقدم في هذا التقرير بجملة من التوصيات لدعم تحقيق استدامة مالية أكبر للقطاع غير الربحي، بالإضافة إلى دعم آفاق التخصص التي شهدتها القطاع خلال العامين الماضيين، والحد من بعض الممارسات التي تسيء لسمعة الأنشطة غير الربحية وتؤثر على معدلات الثقة في القطاع بين أفراد المجتمع.

1.

تعظيم الأثر للصناديق الاستثمارية الوقفية باستهداف 100 مليار ريال كحجم أصول إجمالي بحلول عام 2040م من خلال:

أ- إلغاء شرط الـ 10 مليون ريال كحد أدنى لتأسيس الصناديق الاستثمارية الوقفية الوارد في تعليمات الترخيص الصادرة عن الهيئة العامة للأوقاف.

ب- تبني ممارسة التعهد بالمثل (match funding) من قبل صندوق دعم الجمعيات والهيئة العامة للأوقاف والمؤسسات المانحة لتحفيز تسويق الصناديق الوقفية من الجهة المستفيدة ومدراء الصناديق.

ج- اقتراح قيام البنك المركزي السعودي بدراسة فكرة تحويل رصيد الحسابات المتروكة المنقطع أصحابها عنها (abandoned) إلى صناديق استثمارية وقفية يعود ريعها للجمعيات الأهلية.

د- إلزام مجالس نظارة العقارات الوقفية المهمة وغير المطورة باستثمارها وتحقيق غرضها خلال فترة محددة أو عرضها للشراكة في تأسيس صناديق استثمارية لتطويرها بالتعاون مع الشركات المالية المرخصة، مع احتفاظ الوقف بملكيته كنسبة من الصندوق الاستثماري بما يوازي القيمة العادلة للعقار.



.2

تشجيع قادة الجمعيات الأهلية
على إنشاء المزيد من المجالس التخصصية للجمعيات في مجالات: البر، والمياه، وخدمة ضيوف الرحمن، والبيئة، دعماً لخدمة المستفيدين من هذه الجمعيات، وفرص تبادل الخبرات والمعرفة، وتعظيماً لأثر الأعمال والأنشطة؛ على غرار المجالس التخصصية القائمة لمجالات الصحة، والشباب، والإسكان، والتنمية الأسرية، والأيتام، وذوي الإعاقة.

.3

تشجيع المؤسسات المانحة على دعم تقديم منحة "الجمعية الشقيقة"
والتي تدعم تأسيس فروع لجمعيات ناجحة في مدن جديدة. وتأسيس الجمعيات ذات التخصصات المتعددة لجمعيات منفصلة، جديدة أحادية الاختصاص في مدنها، بما يزيد من التخصصية ويعظم الأثر والوصول، ويساهم في تلبية الاحتياجات التنموية المتنوعة في المدن والمحافظات،

.4

نقل الإشراف الفني
على جمعيات التنمية الأسرية إلى مجلس شؤون الأسرة، وعلى جمعيات ذوي الإعاقة إلى هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة.

.5

النظر في تعديل النظام الأساس
لشركة الصحة القابضة لتعمل وفق النموذج غير الربحي، على غرار أنظمة الأساس لمستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث، ومستشفى الملك خالد للعيون ومركز الأبحاث؛ دون المساس بملكية الدولة للشركة وآلية عملها وفق أسس تجارية.

.6

نقل تسجيل أندية الهواة
من جمعية هاوي إلى مركز برنامج جودة الحياة؛ بما يضمن إعطاء غطاء رسمي وقانوني للأندية لتكون شخصيات اعتبارية قادرة على العمل باستقلالية.

والله
الموفق



برنامج تصميم السياسات وكسب التأييد
مؤسسة الملك خالد 2025 م

[in](#) [twitter](#) [instagram](#) [tiktok](#) @KKFadvocacy advocacy.kkf.org.sa

